

**أثر تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية
"دراسة ميدانية على البنك الأهلي المصري"**

**The Impact of Implementing Governance Standards on the Efficiency
of External Audits in Financial Institutions
"An Applied Study of the National Bank of Egypt"**

د. محمد السيد محمد ابو زيد *

(*) د. محمد السيد محمد ابو زيد :معهـد راية

Email: hamdymanal171@gmail.com

المستخلص

نظراً للتحولات السريعة التي يشهدها القطاع المالي وزيادة التحديات المرتبطة بالشفافية والمساءلة، فإن تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية أصبح ضرورة أساسية ومن العوامل التي تعزز استقرار المؤسسات المالية وتدعم نزاهة وشفافية التقارير المالية، مما يسهم في زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، ويعد البنك الأهلي المصري نموذجاً مهماً لدراسة أثر الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، نظراً لدوره البارز في الاقتصاد المصري وحجمه الكبير في السوق المصرفي، وفي هذا السياق تبرز أهمية عمليات المراجعة الخارجية كأداة رقابية تضمن امتثال المؤسسات المالية للمعايير المحاسبية والتشريعات الرقابية، مما يعزز جودة التقارير المالية ويحد من المخاطر المالية.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في البنك الأهلي المصري خلال تقديم رؤية متعمقة حول كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على جودة وكفاءة المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث علي الدراسة الميدانية وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالبنك الأهلي المصري بكافة فروعهم على مستوى الجمهورية وتم جمع البيانات من خلال قائمة استقصاء تم إعدادها لغرض هذا البحث وتوزيعها عبر الإنترنت للعاملين من موظفي البنك الأهلي المصري باستخدام Google Form. وتم تحديد حجم العينة باستخدام Sample Size Calculator وكانت الاستجابة بواقع ٣٨٢ قائمة صالحة للتحليل وتم اختبار الصدق والثبات وتحليل البيانات وقيم المتوسطات والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

أظهرت الدراسة أن تطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري يعزز استقلالية المراجعين الخارجيين ويحسن جودة التقارير المالية مما يقلل من فرص التلاعب المالي ويزيد من ثقة المستثمرين كما أن وجود لجان تدقيق مستقلة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات المراجعة يسهم في تحسين كفاءة عمليات المراجعة الخارجية ومع ذلك تواجه بعض التحديات التنظيمية والإجرائية التي تؤثر على سرعة وكفاءة المراجعة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية، المراجعة المالية، المراجعة الخارجية، الشفافية المالية.

ABSTRACT

Given the rapid transformations taking place in the financial sector and the increasing challenges associated with transparency and accountability, implementing corporate governance standards has become a fundamental necessity. It is one of the factors that enhance the stability of financial institutions and support the integrity and transparency of financial reporting, contributing to increased investor and stakeholder confidence. The National Bank of Egypt (NBE) serves as an important model for studying the impact of governance on the efficiency of external audits, given its prominent role in the Egyptian economy and its large size in the banking market. In this context, the importance of external audits emerges as a supervisory tool that ensures financial institutions' compliance with accounting standards and regulatory legislation, enhancing the quality of financial reporting and reducing financial risks.

The study aimed to analyze the impact of implementing governance standards on the efficiency of external audit processes at the National Bank of Egypt, providing an in-depth perspective on how the application of institutional governance standards affects the quality and efficiency of external audits in financial institutions.

To achieve this goal, the researcher relied on a field study. The study population consisted of employees of the National Bank of Egypt across all branches nationwide. Data was collected through a questionnaire specifically designed for this research and distributed online to the bank's employees using Google Form. The sample size was determined using the Sample Size Calculator, resulting in 382 valid responses for analysis. The validity and reliability of the data were tested, and the data was analyzed, including the calculation of means and standard deviations for the study variables.

The study showed that implementing governance standards at the National Bank of Egypt enhances the independence of external auditors and improves the quality of financial reports, thereby reducing opportunities for financial manipulation and increasing investor confidence. Additionally, the presence of independent audit committees and the use of modern technology in audit processes contribute to improving the efficiency of external audits. However, some organizational and procedural challenges affect the speed and efficiency of the audit.

Keywords: Institutional Governance, Financial Audit, External Audit, Financial Transparency.

مقدمة:

مع زيادة الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في الاقتصاد العالمي، ازدادت الحاجة إلى تطبيق معايير الحوكمة لتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة وضمان الاستقرار المالي. تُعد الحوكمة المؤسسية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث تسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. ومن بين أهم أدوات الرقابة التي تدعم ممارسات الحوكمة تأتي المراجعة الخارجية، والتي تُعتبر عاملاً حاسماً في ضمان دقة القوائم المالية والتحقق من الامتثال للمعايير المحاسبية والتنظيمية.

وبالتالي فإن الحوكمة المؤسسية تعتبر إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية، حيث تساهم في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة والاحتيال المالي، وفي هذا السياق تلعب المراجعة الخارجية دوراً حيوياً في تقييم مدى امتثال المؤسسات للمعايير المحاسبية والتنظيمية والحوكمة، مما يضمن مصداقية المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصالح، ومع تزايد التوجه العالمي نحو تبني ممارسات حوكمة أكثر صرامة، أصبح من الضروري دراسة تأثير هذه المعايير على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، خاصة في المؤسسات المالية التي تعد من أكثر القطاعات حساسية وتأثيراً على الاستقرار الاقتصادي. (دليل قواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، مارس ٢٠١٩)

ولقد ركز البحث الحالي على دراسة العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، مع التركيز على البنك الأهلي المصري كنموذج تطبيقي، حيث يعد البنك الأهلي المصري من أكبر المؤسسات المصرفية في مصر، كما يعتبر البنك الأهلي المصري من البنوك الرائدة التي التزمت بمفاهيم الحوكمة، ويتمتع بتاريخ طويل من الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطوير آليات الرقابة الداخلية والخارجية، حيث يتضح ذلك من خلال الطريقة التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة العليا لتوجيه ومباشرة شؤون وأعمال البنك، ويبرز دليل الحوكمة الخاص بالبنك التزامه بمبادئ الشفافية، الإفصاح، والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز الثقة بين العملاء والمستثمرين. (الناغي؛ محمود السيد، وآخرين، ٢٠٢٣)

وبناءً على ما سبق سوف يتناول هذا البحث تأثير تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات

المراجعة الخارجية في البنك الأهلي المصري، من خلال دراسة آليات الحوكمة المتبعة في البنك، وتقييم مدى تأثيرها على جودة التقارير المالية وفاعلية المراجعة الخارجية، وسيتم تسليط الضوء على التحديات التي قد تواجه المراجعين الخارجيين عند مراجعة القوائم المالية للبنك، واقتراح آليات لتعزيز كفاءة هذه العمليات بما يحقق مستوى أعلى من الشفافية والمصداقية، وسيتم تقديم توصيات عملية يمكن أن تساعد في تعزيز الحوكمة المؤسسية داخل المؤسسات المالية المصرية، وتحسين جودة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين مع النظام المصرفي.

مشكلة البحث:

في ظل الأزمات المالية العالمية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، برزت الحوكمة المؤسسية كأداة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية، وتلعب المراجعة الخارجية دوراً حيوياً في ضمان مصداقية التقارير المالية وكشف المخاطر المحتملة، ومع ذلك قد تتأثر كفاءة هذه العمليات بمستوى تطبيق معايير الحوكمة داخل المؤسسة، وعلى الرغم من أهمية المراجعة الخارجية في ضمان نزاهة ودقة التقارير المالية، إلا أن فعاليتها قد تتأثر بمستوى الحوكمة المطبق داخل المؤسسات المالية، لذلك تتبع مشكلة البحث من الحاجة إلى فهم مدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، مع التركيز على البنك الأهلي المصري كنموذج تطبيقي.

لذلك يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو تأثير تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في البنك الأهلي المصري؟"

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، منها ما يلي:

التساؤل الفرعي الأول: ما مدى التزام البنك الأهلي المصري بمعايير الحوكمة المؤسسية؟

التساؤل الفرعي الثاني: كيف يؤثر تطبيق معايير الحوكمة على استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين في البنك؟

التساؤل الفرعي الثالث: ما هو دور تطبيق الحوكمة في تقليل الفساد المالي والإداري في المؤسسات

المالية وتحسين جودة التقارير المالية للبنك الأهلي المصري ؟

ويسعى التساؤل الفرعي الأول إلى الوقوف مدى التزام البنك الأهلي المصري بمعايير الحوكمة المؤسسية، بينما يهدف التساؤل الفرعي الثاني إلى دراسة كيف يؤثر تطبيق معايير الحوكمة على استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين في البنك، وأخيراً يستكشف التساؤل الفرعي الثالث دور تطبيق الحوكمة في تقليل الفساد المالي والإداري في المؤسسات المالية وتحسين جودة التقارير المالية للبنك الأهلي المصري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم رؤية متعمقة حول كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على جودة وكفاءة المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، وخاصة البنك الأهلي المصري باعتباره أكبر البنوك العاملة في مصر، لذلك تعتمد هذه الدراسة على تحليل مدى فاعلية الحوكمة في تحقيق الشفافية والحد من المخاطر وتحسين دقة التقارير المالية، وهو ما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في البنك، وذلك وفقاً لما يلي:

الهدف الرئيسي:

"تحليل تأثير تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في البنك الأهلي المصري".

من خلال تقديم رؤية متعمقة حول كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على جودة وكفاءة المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، وخاصة البنك الأهلي المصري باعتباره أكبر البنوك العاملة في مصر.

الأهداف الفرعية:

- ١ . تقييم مدى التزام البنك الأهلي المصري بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية.
من خلال قياس درجة التزام البنك بمعايير الحوكمة، مثل الشفافية، والمساءلة، والإفصاح المالي، ودور مجلس الإدارة، ويعتبر الالتزام بهذه المعايير مؤشراً على جودة الحوكمة في البنك.
- ٢ . دراسة تأثير تطبيق معايير الحوكمة على استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين في البنك.
من خلال فهم كيفية تأثير معايير الحوكمة على قدرة المراجعين الخارجيين على أداء مهامهم

باستقلالية وموضوعية، مما يساهم في تعزيز جودة المراجعة وتقليل احتمالات التلاعب المالي.

٣ . تحليل دور تطبيق الحوكمة في تقليل الفساد المالي والإداري في المؤسسات المالية وتحسين جودة التقارير المالية للبنك الأهلي المصري.

وذلك باستكشاف العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وجودة التقارير المالية، حيث أن الحوكمة الجيدة تساهم في تعزيز دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

ومن الأهداف التطبيقية التي يسعى إليها هذا البحث:

- ١ . مقارنة أداء المراجعة الخارجية قبل وبعد تطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري لتحديد التحسينات والتحديات.
- ٢ . دراسة تأثير تطبيق الحوكمة على تقليل التلاعب المالي والاحتيايل في البيانات المالية ومدى كشف المراجعة الخارجية لهذه الحالات.
- ٣ . تحليل أثر الحوكمة على كفاءة عملية اتخاذ القرار في المراجعة الخارجية ومدى سرعة الاستجابة للمخاطر المالية.
- ٤ . قياس مدى تأثير الحوكمة على مستوى الثقة بين البنك والمستثمرين من خلال تحسين جودة التقارير المالية التي تم مراجعتها.
- ٥ . تحليل أثر التزام البنك بالمساءلة والمسؤولية القانونية على كفاءة عمليات التدقيق الخارجي.

أهمية البحث:

تعد الحوكمة المؤسسية من الركائز الأساسية لضمان استقرار الأسواق المالية وزيادة مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية، وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والفضائح المالية التي شهدتها القطاع المصرفي على المستوى العالمي، برزت الحاجة الملحة إلى تطبيق معايير الحوكمة لضمان دقة التقارير المالية وتحسين جودة عمليات المراجعة الخارجية، وتعتبر المراجعة الخارجية إحدى الأدوات الرئيسية التي تعزز ثقة أصحاب المصالح في البيانات المالية للمؤسسات، حيث تعمل على تقييم مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والإفصاحات المطلوبة، مما يعزز مصداقية التقارير المالية ويقلل من مخاطر الفساد المالي والإداري.

ولذلك يكتسب هذا البحث أهمية خاصة نظراً لتركيزه على العلاقة التفاعلية بين معايير

الحوكمة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية وهو موضوع ذو أهمية بالغة في القطاع المالي، حيث تعتمد استدامة المؤسسات المالية على مدى دقة وموثوقية عمليات التدقيق والمراجعة، كما أن اختيار البنك الأهلي المصري كحالة تطبيقية يضيف بعداً عملياً للبحث، إذ يعتبر هذا البنك من المؤسسات المالية الرائدة التي تطبق أحدث ممارسات الحوكمة وفقاً للمعايير الوطنية والدولية، ودراسة هذه العلاقة في سياق البنك الأهلي المصري تتيح الفرصة لاستخلاص نتائج ذات قيمة تطبيقية يمكن أن تسهم في تحسين أنظمة الحوكمة والمراجعة داخل المؤسسات المالية الأخرى في مصر والمنطقة العربية.

علاوة على ذلك يسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية حول الحوكمة المؤسسية والمراجعة الخارجية من خلال تقديم إطار تحليلي يوضح كيفية تأثير الالتزام بمعايير الحوكمة على جودة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية، ويمكن أن تساعد نتائج هذا البحث صانعي السياسات والمشرعين في تطوير الأطر التنظيمية والرقابية التي تحكم المؤسسات المالية، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر المرتبطة بالتلاعب في القوائم المالية، وذلك وفقاً لما يلي:

الأهمية العلمية: يسهم البحث في توسيع المعرفة حول تأثير الحوكمة على المراجعة الخارجية، حيث يساهم البحث في فهم كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، مما يضيف بعداً جديداً للأدبيات المحاسبية والمالية ويعمل على إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوكمة والمراجعة الخارجية، كما يعمل على تحليل وتحديد دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية، حيث يبرز البحث دور لجان المراجعة كآلية حوكمة في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة وتقليل احتمالات التلاعب بالأرباح وزيادة ثقة المستثمرين، ويعمل أيضاً على تحليل تأثير التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الخارجية مما يسهم في تطوير نماذج مراجعة متكاملة تعزز من كفاءة المراجعة الخارجية، حيث يقدم البحث فهماً أعمق لمدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة على مستوى الشفافية في التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يسهم في تقليل المخاطر المالية والتلاعب المحاسبي.

الأهمية العملية: يعمل هذا البحث على تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في

المؤسسات المالية من خلال التأكيد على دور معايير الحوكمة في تحسين كفاءة وجودة المراجعة الخارجية، وبالتالي تعزيز ثقتهم في المعلومات المالية المقدمة لهم، ويعمل البحث على تحسين ممارسات الحوكمة في المؤسسات المالية، حيث يساهم البحث في توجيه المؤسسات المالية نحو تبني ممارسات حوكمة فعالة مما يعزز جودة التقارير المالية ويقلل من المخاطر المالية، فضلاً على أنه يعمل على توجيه السياسات التنظيمية، حيث يمكن أن تستفيد الجهات التنظيمية من نتائج هذا البحث في تطوير معايير وسياسات تشجع على تحسين جودة المراجعة وتقليل ممارسات إدارة الأرباح غير المشروعة.

وعلى ذلك فإن هذا البحث يعد ذات أهمية لكل من الباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة والممارسين في مجال الأعمال الذين يسعون إلى تحسين استراتيجياتهم من خلال المعلومات المالية الموثوقة المقدمة لهم، حيث يشكل هذا البحث مساهمة علمية وعملية مهمة في تطوير فهم أعمق لدور معايير الحوكمة في تحسين كفاءة المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، فمن الناحية العلمية يهدف إلى سد الفجوات البحثية المتعلقة بالعلاقة بين الحوكمة والمراجعة الخارجية، بينما من الناحية العملية يقدم حلولاً قابلة للتطبيق تساعد المؤسسات المالية والجهات الرقابية في تعزيز الرقابة والشفافية المالية، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

حدود البحث:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها فإن حدود البحث تتمثل فيما يلي:

١ . الحدود الزمنية:

تم التركيز على الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية بسبب التطورات في معايير الحوكمة حيث شهدت هذه الفترة تحديثات ملحوظة في معايير الحوكمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مما يجعلها فترة غنية بالدروس والتجارب التي يمكن الاستفادة منها، فضلاً عن أنه قد تخللت هذه السنوات أحداث اقتصادية هامة مثل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والتي أثرت على أداء المؤسسات المالية وأساليب عملها، مما يوفر سياقاً مثيراً للاهتمام لدراسة تأثير معايير الحوكمة، كما توفر هذه الفترة حديثة بيانات حديثة بما يكفي لضمان توفر بيانات محدثة وذات صلة، الأمر الذي يعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتطبيق العملي.

٢ . الحدود المكانية:

تم التركيز على البنك الأهلي المصري كحالة تطبيقية نظراً لمكانة البنك في القطاع المصرفي حيث يعتبر البنك الأهلي المصري من أكبر وأقدم البنوك في مصر، مما يجعله نموذجاً مثالياً لدراسة تأثير معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، فضلاً عن التزام البنك الأهلي المصري التزاماً واضحاً بتطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، مما يجعله حالة دراسية غنية بالمعلومات والتجارب، مع إمكانية الوصول إلى البيانات اللازمة وجمعها وإجراء التحليلات المطلوبة بدقة وفعالية.

٣ . الحدود الموضوعية:

ركز البحث على دراسة تأثير تطبيق معايير الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والاستقلالية على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، وتحليل كيفية تأثير هذه المعايير على جودة وفعالية عمليات المراجعة الخارجية، بما في ذلك دقة التقارير المالية والامتثال للمعايير المحاسبية، واستكشاف التفاعل بين آليات الحوكمة وعمليات المراجعة الخارجية، وكيف يمكن لتعزيز الحوكمة أن يؤدي إلى تحسين كفاءة المراجعة.

ومع ذلك هناك بعض الحدود التي يجب مراعاتها مثل عدم تعميم النتائج نظراً لتركيز البحث على مؤسسة مالية واحدة، فقد لا تكون النتائج قابلة للتعميم على جميع المؤسسات المالية في مصر أو خارجها، فضلاً عن أن التغيرات التنظيمية كالتغيرات في اللوائح والقوانين خلال فترة الدراسة قد تؤثر على نتائج البحث، مما يستدعي أخذها في الاعتبار عند تحليل البيانات، بالإضافة للعوامل الخارجية مثل الظروف الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على أداء المؤسسات المالية بشكل عام وبالتالي على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.

وتحديد هذه الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية تمكن الباحث من التركيز على الجوانب الأكثر أهمية وذات الصلة بموضوع الدراسة مما يعزز من دقة النتائج وموثوقيتها. كما يسهل على القراء فهم نطاق البحث وتفسير نتائجه في السياق المناسب.

فروض البحث:

في ضوء البحث وأهدافه وأهميته، فإن البحث يبنى على أساس اختبار الفروض التالية:
 الفرض البحثي الرئيسي: "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في البنك الأهلي المصري".
 الفرض البحثي الفرعي الأول: "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة إلى تبني البنك الأهلي المصري لممارسات الحوكمة الرشيدة".

الفرض البحثي الفرعي الثاني: "تؤدي استقلالية المراجع الخارجي والممارسات الرقابية الفعالة إلى تعزيز وتحسين كفاءة وجودة عمليات المراجعة الخارجية في البنك الأهلي المصري".
 الفرض البحثي الفرعي الثالث: "يؤدي تطبيق معايير الحوكمة إلى تقليل المخاطر والفساد المالي والإداري وتحسين جودة التقارير المالية للبنك الأهلي المصري".

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده ومفاهيم عنوانه وإفترضاته، ولتحقيق أهداف البحث العلمية والتطبيقية، فإن منهجية البحث المستخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل معايير الحوكمة المطبقة في المؤسسات المالية وتأثيرها على كفاءة المراجعة الخارجية، كما يتم دعم ذلك بالبيانات العملية من خلال الدراسة التطبيقية على البنك الأهلي المصري، ويتم ذلك من خلال تحليل البيانات المالية والتقارير السنوية، وجمع آراء الخبراء والمراجعين، وإجراء تحليل إحصائي دقيق لاختبار الفروض البحثية. (Creswell & Creswell, 2023) من خلال:

- **المنهج الوصفي:** حيث يساعد في استعراض الإطار النظري لمعايير الحوكمة والمراجعة الخارجية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم التطورات في هذا المجال، وذلك بعد مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالحوكمة والمراجعة الخارجية. (Saunders et al., 2022)
- **المنهج التحليلي:** يستخدم لتحليل البيانات المجمعة من الدراسة التطبيقية، واختبار الفروض البحثية للتحقق من صحة العلاقة بين متغيرات الدراسة. (Bryman, 2021)
- **المنهج الكمي:** ويتم من خلال تحليل إحصائي للبيانات التي يتم جمعها باستخدام

الاستبيانات أو التقارير المالية والمحاسبية للبنك الأهلي المصري. (Hair et al., 2022)

وسيتّم ذلك وفقاً لما يلي:

البحوث والدراسات السابقة:

قام الباحث باستعراض الدراسات والبحوث السابقة والتي توافرت في الأدب المحاسبي سواء في المراجع العربية أو الأجنبية أو على شبكة المعلومات الدولية؛ والتي اهتمت بمعايير الحوكمة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية مع التركيز على القطاع المالي، بالإضافة لبيان أثر ذلك على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية من خلال استعراض الأبحاث التي تناولت تقييم مدى تأثير الالتزام بمعايير الحوكمة على جودة التقارير المالية واستقلالية المراجعين الخارجيين وفاعلية عمليات التدقيق، ومناقشة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في تطبيق معايير الحوكمة، مثل تعقيدات التنظيم المالي ومقاومة التغيير من قبل الإدارة أو نقص الشفافية في بعض المجالات، وذلك للوقوف على ما توصل إليه الباحثون في هذه الدراسات والبحوث من نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة بها في تناول موضوع الدراسة وبيان مدى اتفاقها أو اختلافها معه، وللتعرف على نواحي القصور والثغرات التي اعترت تلك الدراسات والبحوث، والتي تعد في نفس الوقت دوافع قوية وراء اختيار موضوع الدراسة وتأكيداً على قاعدة البدء من حيث انتهى الآخرون.

ونظراً لتطبيق البحث بشكله المتكامل على أحد المؤسسات المالية المصرية العريقة (البنك الأهلي المصري)، فقد استدعي ذلك الباحث ترتيب تلك الدراسات ترتيباً زمنياً من الأقدم للأحدث وذلك على النحو التالي:

دراسة (غريب، ٢٠٢٠) بعنوان "أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية": هدفت الدراسة إلى محاولة بيان تأثير آليات الحوكمة الداخلية (لجان المراجعة، نظام للمراجعة الداخلية الفعال، مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية) على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية، وخلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآلية نظام

المراجعة الداخلية الفعال على معدل صافي الربح السنوي، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعء مسؤوليات مجلس الإدارة على معدل صافي الربح السنوي، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعء الإفصاح والشفافية على معدل صافي الربح السنوي.

دراسة (Almasria, 2021) بعنوان **"Determinant Governance Mechanisms Affecting the Quality of Auditing the External Auditors' Perceptions"**

تهدف هذه الدراسة إلى توسيع نطاق الأبحاث السابقة التي استخدمت وكلاء مختلفين لقياس جودة التدقيق، واستخدمت هذه الدراسة الاستبيان لقياس جودة التدقيق وآليات الحوكمة الداخلية من خلال اعتماد بعض المؤشرات العملية من الأدبيات السابقة والتي يمكن أن تعكس وتؤثر على جودة التدقيق، وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين أداء عمل المراجعين الداخليين وجودة المراجعة، وكانت أقوى علاقة بين جودة التدقيق وأداء العمل وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة، علاوة على ذلك ثبت أن مسؤوليات مجلس الإدارة لها تأثير كبير على جودة المراجعة، وقد سلط المراجع الخارجي الضوء على الدور الهام الذي تلعبه لجنة التدقيق في مناقشة الطرق والأساليب التي يمكن للمراجعين الخارجيين من خلالها التواصل مع الحوكمة الداخلية (على سبيل المثال التدقيق الداخلي)، وكان لنتائج هذه الدراسة آثار على الممارسين والجهات التنظيمية الذين يقيمون دور آليات الحوكمة الداخلية في تحسين عملية المراجعة الخارجية، كما أن لهذه النتائج آثاراً مهمة على المستوى الدولي، نظراً لالتزام الشركات الأردنية بتطبيق المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بنظام المراجعة والحوكمة.

دراسة (Henry, 2021) بعنوان **"Board characteristics, auditing characteristics and audit report lag in African Central Banks"**

هذه الدراسة هي الأولى التي بحثت العوامل المؤثرة على تأخر تقرير المراجعة في البنوك المركزية، وقد كانت الدراسات السابقة حول حوكمة البنوك المركزية واستقلال البنوك المركزية وحكمها الذاتي، بالإضافة إلى محاسبتها، وتوسعت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال فحص آثار تلك العوامل ومساهمة أخرى هي تطبيق الدراسة لخصائص المراجعة كمتغيرات وسيطة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات تأخر تقرير المراجعة في البنوك المركزية في أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى، وقد حددت الدراسة الآثار الكلية ثم حللتها إلى آثار إجمالية مباشرة وغير مباشرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه في حالة خصائص مجلس الإدارة وجد أن ازدواجية المحافظ وحجم لجنة المراجعة لهما تأثير إيجابي على تأخر تقرير المراجعة، وفي حالة جودة المراجعة وجد أن تفويض المراجعة فقط كان له تأثير سلبي على جودة المراجعة في البنوك المركزية، وكان لنتائج هذه الدراسة آثار على ممارسة وسياسة المراجعة والحوكمة في البنوك المركزية والتي تشمل تصميم هياكل حوكمة مناسبة بالإضافة إلى استراتيجيات المراجعة المناسبة.

دراسة (الريمي، ٢٠٢٢) بعنوان "أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية": هدفت الدراسة إلى قياس أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر إيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة؛ كما أن هناك متغيرات أساسية يتحدد على أساسها الأثر الإيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة تمثل أهمها في توفير المراجعة الداخلية للمعلومات؛ وكذا توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية، كما توصلت الدراسة إلى أن متغيرات المراجعة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة متوافرة بدرجة مرتفعة بشكل عام؛ مع وجود انخفاض في تنفيذ بعض مهام المراجعة الداخلية، وكذا انخفاض مستوى تطبيق بعض مبادئ الحوكمة.

دراسة (الناغي، حسن، سماحه، ٢٠٢٢) بعنوان "أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية على مستوى جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية": تستهدف الدراسة تحليل جزء من عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية في رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف البحث قد تم تحليل تشارك بين عناصر المدخل السلوكي في تفعيل المراجعة الداخلي، وتمثلت نتائج الدراسة في أنه توجد علاقة بين السلوك الإنساني والمراجعة الداخلية، وتوجد أيضا اتجاهات بين السلوكية والمراجعة الداخلية مهمة فاعلة للشركة، وكذلك هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمدخل في تفعيل المراجعة الداخلية، كما أن تكون بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية يُسهم في رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية،

وأوصت الدراسة المختصة بالدراسة المهنية للإنسان من جانب المنظمات والهيئات العلمية، كما أوصت بالفعل تفعيل الإبلاغ عن غير القواعد والسلوكيات الابداعية وغيرها.

دراسة (Nashat, 2022) بعنوان "Corporate Governance and the Quality of Audit Process: An Exploratory Analysis Considering Internal Audit, Audit Committee and Board of Directors"

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم أفضل للعلاقات بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وجودة عملية المراجعة الخارجية؛ وما هي آليات الحوكمة التي يمكن أن تؤثر على بعض جوانب جودة عملية المراجعة الخارجية، وقد أشارت النتائج إلى أن آليات المراجعة الدولية يمكن أن تسهم في تحسين جوانب مختلفة من جودة المراجعة الخارجية، مثل جودة الأدلة التي تجمعها والتوجيهات القيمة التي تقدمها إلى المراجع الخارجي، ويمكن أن يركز التواصل بين آليات المراجعة الدولية المراجع الخارجي على قضايا مختلفة تتعلق بعملية المراجعة، مثل نتائج المراجعين وفعالية الرقابة الداخلية وقيود النطاق والأخطاء الجوهرية، مما يحسن فعالية عملية المراجعة، وكانت لهذه النتائج آثار على الممارسين والجهات التنظيمية الذين يقيمون دور معايير التدقيق الدولية (ICGM) في تحسين موثوقية التقرير المالي وتقرير المراجع، وأظهرت النتائج أن معايير المراجعة الدولية المختلفة يمكن أن تؤثر على جوانب مختلفة من جودة البيانات المالية، والأهم من ذلك أظهرت النتائج أن ممارسة المراجعة في الأردن تواجه بعض الصعوبات فيما يتعلق باستقلالية المراجع وخاصة في الشركات المحلية الصغيرة وفي تقديم خدمات غير المراجعة، إضافة إلى ذلك لا توجد هيئة مهنية لمجلس الإدارة ولا لجنة المراجعة الداخلية مثل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (JACPA) للمراجع الخارجي، وبالتالي يجب أن تخضع مسؤوليات هذه الآليات لإشراف رسمي من سلطة أعلى، وقدمت هذه الدراسة اقتراحاً فريداً لتحسين فعالية ICGM لتحقيق جودة البيئة، كما سلطت هذه النتائج الضوء على أهمية تحسين جودة البيئة كحل لمشاكل الوكالة من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات، وتحسين ممارسات الإفصاح ومستوى الثقة وضمن التقارير المالية، بالإضافة إلى ردع السلوك الإنتهازي من مختلف الأطراف.

دراسة (الناغي، الجوهري، عبادي، ٢٠٢٣) بعنوان "أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية (دراسة تطبيقية)": هدفت الدراسة إلى إختبار أثر التكامل بين الآليات الداخلية للحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية، وفي سبيل تحقيق الهدف تمت الدراسة التطبيقية على شركات المؤشر EXG-100 من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للفترة من ٢٠١٨: ٢٠٢١، حيث أكدت الدراسة على أهمية الآليات الداخلية للحوكمة في تطبيق مبادئ الحوكمة وأخلاقياتها والتزام إدارات المراجعة الداخلية بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية لإضفاء الثقة على القوائم المالية التي تحسن من إتخاذ القرار من قبل المستثمرين وتعزز من المستوى التنافسي للشركة في الأسواق المالية، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي للتكامل بين الآليات الداخلية للحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية مما يؤدي إلى رفع مستواها بشكل فعال، وأوصت الدراسة بالعمل على إعداد قانون موحد يشمل جميع إختصاصات مجلس الإدارة ومهامه ومسؤولياته وتكوينه ولجانه بشكل عام وبما يتوافق مع جميع أنواع الشركات والقطاعات المختلفة، والتقييد بدليل الحوكمة والقوانين والقرارات المتعلقة نصاً وروحاً وليس شكلاً.

دراسة (السيد، ٢٠٢٤) بعنوان "العلاقة بين تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRs وجودة المراجعة الحقيقية الدور الوسيط لجودة الإفصاح دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية": هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين تبني IFRs وجودة المراجعة الحقيقية في ظل جودة الإفصاح كمتغير وسيط بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح هو مفهوم لم يحدد بشكل قاطع في ادبيات البحوث المحاسبية ولكن يتم التعبير عنه من خلال توافر مجموعة من بنود الإفصاح تشكل مؤشراً لمستوى جودة الإفصاح، كما توصلت الدراسة إلى أن تبني IFRs يترتب عليه العديد من المنافع للأطراف أصحاب المصالح كتحسين جودة الإفصاح وزيادة الشفافية والوضوح، وتوصلت الدراسة أن البحوث المحاسبية اتجهت الى الاعتماد على مقاييس الجودة المدركة كحجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعي، وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى قبول فروض الدراسة، وتوصى

الدراسة بضرورة فهم وإدراك منافع تبني IFRs وبناء مؤشر لجودة الإفصاح للشركة المقيدة مع ضرورة لتحسين مستوى الثقة في مهنة المراجعة.

دراسة (Baker et al, 2024) بعنوان "Review of the literature related to audit quality and integrated reporting quality in Jordanian companies": تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة في الأدبيات من خلال التحقيق في دور جودة المراجعة وجودة التقارير المتكاملة في الشركات الأردنية، ونتيجة لذلك تتحمل الشركات مسؤولية متزايدة عند إعداد التقارير المتكاملة ويجب أن تخضع لمراجعة صارمة للكشف عن الأخطاء والاحتيال، لذلك تعتمد الشركات في الأردن بشكل كبير على جودة المراجعة من خلال عوامل تتعلق باستقلال المراجعين وخبرتهم المهنية والالتزام بمعايير المراجعة الدولية، حيث تعزز المراجعة الجيدة فعالية حوكمة الشركات، مما يؤثر إيجاباً على الاستقرار المالي وسمعة الشركات في السوق، لذلك تحقق الشركات التي تعتمد هذه التقارير أداءً أفضل في السوق وتزيد من ولاء العملاء وتحسن سمعتها في البيئة التنظيمية العالمية.

دراسة (سعد، أحمد، ٢٠٢٤) بعنوان "لجان المراجعة ودورها في تحسين جودة المراجعة الخارجية": هدفت الدراسة إلى معرفة دور لجان المراجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى أن إختيار أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمشاركة مجلس الإدارة تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية، وأن إختيار أفراد اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات وهي ضرورة زيادة مشاركة لجنة المراجعة في المصارف في دورات تدريبية إضافية لتحسين جودة المراجعة الخارجية، يجب تحديد شروط محددة لمعاقبة لجنة المراجعة في حالة ثبات مشاركتها في عمليات فساد مالي وإداري يؤثر في تحسين جودة المراجعة الخارجية.

دراسة (عبد الحميد، ٢٠٢٤) بعنوان "أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية . دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية": هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر المباشر للمراجعة الخارجية على تحسين جودة التقارير المالية، مع

التركيز على البنك الأهلي المصري كدراسة حالة، ولتحقيق ذلك تناولت الدراسة استراتيجية استخدام المراجعة الخارجية من خلال تناول نشأة ومفهوم المراجعة الخارجية، وأهداف ممارسات المراجعة الخارجية، والتحديات التي تواجه المراجعة الخارجية كما اعتمدتها الدراسة، وقد ركزت الدراسة على مفهوم جودة التقارير المالية، وخصائص تحسين جودة التقارير المالية، ومؤشرات تحسين جودة التقارير المالية، علاوة على ذلك استكشفت الدراسة العلاقة بين المراجعة الخارجية وتحسين جودة التقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية على أبعاد التدقيق الخارجي وهي المؤهل العلمي والخبرة للمراجع الخارجي، استقلال وموضوعية المراجع الخارجي، خصائص المراجع الخارجي، والتزام المراجع الخارجي بمعايير إعداد التقارير المالية.

دراسة (Baker et al, 2025) بعنوان "The Impact of Legal Auditors on Financial Reports Quality in Jordanian Companies" هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المراجعين القانونيين على جودة التقارير المالية في الشركات الأردنية، وكشفت نتائج اختبار الفرضيات أن التزام جميع العناصر المدروسة بالمعايير المهنية والاستقلالية والنزاهة والمراجعين القانونيين والمعرفة القانونية والمحاسبية والمسؤولية والأخلاقيات لها آثار إيجابية كبيرة على جودة التقارير المالية، ومن بين هذه العناصر كان للمراجعين القانونيين التأثير الأكبر، تليها المعرفة القانونية والمحاسبية، مما يسلط الضوء على الأدوار الحاسمة التي تلعبها هذه العوامل في ضمان جودة التقارير المالية في الشركات الأردنية، وسلطت هذه النتائج الضوء على أهمية الحفاظ على معايير عالية من الاحتراف والفهم والاستقلال والنزاهة والسلوك الأخلاقي بين السلطات المحلية لتعزيز FRQ.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال تحليل الدراسات السابقة حول أثر تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، يمكن تقديم تعليق شامل حول أوجه الاتفاق والاختلاف بين تلك الدراسات، مما يوضح الفجوات البحثية التي يمكن أن يسهم هذا البحث في معالجتها. فيما يتعلق بالتأثير البيئي والتنظيمي على العلاقة بين الحوكمة وكفاءة التدقيق فهناك دراسات مثل (OECD2021)توضح أن أثر الحوكمة على التدقيق يكون أقوى في الدول ذات الأطر

الرقابية القوية، وفي المقابل وجدت دراسات أخرى (IAASB, 2023) أن تأثير الحوكمة قد يكون أقل في الدول ذات الأطر الرقابية الضعيفة، حيث يمكن أن تظل هناك ثغرات تؤثر على جودة التدقيق، وهذا يدعو إلى تحليل دور البيئة التنظيمية في مصر، وهل تساهم التشريعات المحلية في تعزيز العلاقة بين الحوكمة وكفاءة المراجعة الخارجية؟

ونظراً لاتفاق الدراسات على دور الحوكمة في تحسين جودة التدقيق، يجب التركيز على تحليل مدى التزام المؤسسات المالية في مصر بتلك المعايير وتأثيرها على التدقيق الخارجي، وبسبب التباين في نتائج الدراسات حول تكلفة التدقيق الخارجي، ينبغي دراسة تأثير متغيرات مثل حجم المؤسسة المالية وهيكلها الإداري على تلك التكلفة، فضلاً عن أنه نظراً لاختلاف الدراسات حول دور جودة التدقيق كمتغير وسيط، فمن المهم إجراء تحليل تجريبي لمعرفة ما إذا كانت جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات المصرية تلعب هذا الدور أم لا، وبالنظر إلى تباين التأثير حسب البيئة التنظيمية، يوصى بتحليل الأطر الرقابية المصرية ومدى تأثيرها على العلاقة بين الحوكمة وكفاءة التدقيق الخارجي.

نواحي الاتفاق:

هناك نواحي لإتفاق هذه الدراسة البحثية مع الدراسات والبحوث السابقة نوجزها فيما يلي:

- ١ . تتفق الدراسات على أهمية الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، حيث أن تطبيق معايير الحوكمة يعزز جودة التقارير المالية، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، ويرجع ذلك إلى أن أنظمة الحوكمة القوية تفرض مزيداً من الشفافية والإفصاح، مما يقلل من فرص التلاعب المحاسبي، ويجعل عملية المراجعة أكثر كفاءة، وهذا الاتفاق يعزز من أهمية دراسة مدى تأثير التزام المؤسسات المالية في مصر بمعايير الحوكمة على دقة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية.

- ٢ . أهمية دور استقلالية لجان المراجعة في كفاءة التدقيق، حيث يوجد إجماع على أن وجود لجنة مراجعة مستقلة وفعالة يعزز من كفاءة عملية التدقيق الخارجي، حيث يساعد ذلك في تقليل مخاطر الأخطاء المحاسبية وتحسين الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وهذه النتيجة تدعم

فرضية البحث بأن تحسين استقلالية لجان المراجعة في البنك الأهلي المصري قد يسهم في رفع كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.

٣ . العلاقة بين الشفافية وكفاءة التدقيق، حيث تتفق الأبحاث على أن زيادة مستويات الإفصاح المالي تساهم في تسهيل عملية التدقيق، مما يقلل من الوقت والتكاليف المطلوبة للمراجعة الخارجية، ومع ذلك يمكن ملاحظة الحاجة إلى تحليل مدى التزام المؤسسات المالية المصرية بمعايير الإفصاح وتأثير ذلك على فعالية المراجعة الخارجية.

نواحي الاختلاف:

هناك نواحي اختلاف بين هذه الدراسة البحثية وبين الدراسات والبحوث السابقة تمثلت فيما يلي:

١ . أثر معايير الحوكمة على تكلفة التدقيق الخارجي، حيث أن بعض الدراسات تشير إلى أن تعزيز الحوكمة يقلل من تكاليف التدقيق الخارجي نظراً لانخفاض مستوى المخاطر المالية والتشغيلية، في المقابل هناك دراسات أخرى ترى أن زيادة متطلبات الحوكمة تفرض مزيداً من الإجراءات الرقابية، مما قد يزيد من تكاليف المراجعة الخارجية، هذا الاختلاف يدعو إلى تحليل دقيق للعلاقة بين مستوى الحوكمة في المؤسسات المالية المصرية وتكاليف التدقيق الخارجي، مع مراعاة العوامل البيئية والتنظيمية الخاصة بمصر.

٢ . جودة المراجعة كمتغير وسيط في العلاقة بين الحوكمة وكفاءة التدقيق، حيث أن بعض الدراسات ترى أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة التدقيق الخارجي، حيث تؤدي إلى تحسين بيئة العمل المالي وتقليل المخاطر، بينما يرى باحثون آخرون أن جودة المراجعة الخارجية قد تكون متغيراً وسيطاً، حيث تؤثر جودة المراجعة على كيفية تطبيق معايير الحوكمة في المؤسسات المالية، ويفتح هذا التباين الباب أمام دراسة أعمق لدور جودة التدقيق في مصر، وهل تلعب دوراً وسيطاً بين الحوكمة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية.

وبنظرة متأنية لكل من نواحي الاتفاق والاختلاف بين البحث محل الدراسة والبحوث والدراسات السابقة؛ يتضح من خلال تحليل نواحي الاتفاق والاختلاف أن هناك إجماعاً على أن تطبيق معايير الحوكمة يعزز من كفاءة عمليات المراجعة الخارجية من خلال تحسين جودة التقارير المالية، ودعم

استقلالية لجان المراجعة، وزيادة مستويات الإفصاح، ومع ذلك توجد اختلافات حول تأثير الحوكمة على تكلفة التدقيق، ودور جودة المراجعة كمتغير وسيط، وتأثير البيئة التنظيمية على تلك العلاقة. لذلك يمكن لهذا البحث أن يسد الفجوة البحثية من خلال دراسة تطبيقية على البنك الأهلي المصري، لتحليل كيف تؤثر معايير الحوكمة على كفاءة التدقيق الخارجي في ظل البيئة التنظيمية الخاصة بمصر.

الإطار النظري للبحث:

في إطار ما تصبو إليه الدراسة من تحقيق أهدافها وسعيًا نحو اختبار فروضها والإجابة على تساؤلاتها البحثية، يمكن للباحث تنظيم بقية محتويات الدراسة من خلال استعراض الدراسة النظرية من مختلف جوانب الموضوع، والتي تحتوي على دراسة معايير الحوكمة وأثر تطبيقها على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، ثم يتم تناول تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.

ولذلك فقد تناول الباحث الإطار النظري تحقيقاً للهدف من البحث حيث تم تبويب خطة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظري لمعايير الحوكمة:

مع ظهور حالات كثيرة من إفلاس المؤسسات وضعف أدائها أصبح هناك إهتمام كبير بتطبيق آليات الحوكمة؛ خاصة وأنها تحقق العديد من الفوائد التي تمكن المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم بسهولة وتقليل المخاطر التي تواجهها والحد من الفساد والتواطؤ بين المديرين والموظفين وتقليل فرص حدوث الأزمات المالية وتحسين مستوى الثقة مع أصحاب المصلحة وتفعيل الرقابة على أداء المؤسسة وأداء مجلس الإدارة. (حامد، ٢٠٢٣)

قام البنك الأهلي المصري بوضع دليل الحوكمة "أسلوب ممارسة الحوكمة الرشيدة" وتم اعتماده لأول مرة من مجلس الإدارة عام ٢٠١٢ ويتم مراجعة الدليل وتطويره وتعديله كل سنتين أو عند الحاجة من وقت لآخر ليقابل الاحتياجات المتغيرة للبنك والجهات الرقابية زكداً وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. (دليل الحوكمة، ٢٠٢٢)

لقد ظهرت الحاجة إلى تدعيم عملية الرقابة خاصة فيما يتعلق بلجان المراجعة إضافة إلى كيفية الالتزام بالمعايير والإجراءات ومدى استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، بما يضمن الشفافية وكفاءة أكثر فعالية تضمن لكل المساهمين والأطراف الفاعلة حقوقهم وتحقق للمنشأة الأداء المطلوب، ولذلك فهناك أهمية لتطبيق مبادئ الحوكمة وأخلاقياتها والالتزام بها، لما لذلك من أثر على رفع مستوى جودة المراجعة الخارجية لإضفاء الثقة على القوائم المالية التي تحسن من إتخاذ القرار من قبل المستثمرين وتعزز من المستوى التنافسي للشركة في الأسواق المالية.

وتأسيساً على ما تقدم؛ تم استعراض هذا الموضوع كما يلي:

١ . مفهوم الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية:

إن كلمة "الحوكمة" مشتقة من الفعل حكم، يحكم، حكماً، ويقال إن الشخص حكيم أي أنه صار حكيماً، وأن أفعاله وأقواله تصدر عن رؤية ورأى سديد، وحكم الشيء يعني منعه من الفساد، ولقد ظهرت الحوكمة بمسميات عديدة كالحكم أو الحاكمية أو الحكم الرشيد، ورغم اختلاف مسمياتها إلا أن المضمون واحد وهي أن الحوكمة تعني إدارة قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة داخلية وخارجية، والحوكمة في الاصطلاح تعني الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة، وتعتبر الحوكمة مهمة في المؤسسات المالية خاصة وأنها محور النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن الفشل في المؤسسات المالية سيؤدي الى عرقلة النمو الاقتصادي، وثقة العملاء تشكل حجر الأساس في نشاط المؤسسات المالية وفقدان الثقة سيؤدي الى عرقلة المؤسسات المالية للحصول على مواردها المالية بتكلفة معقولة وبالتالي سيؤدي ذلك الى التأثير على النظام المالي للإقتصاد بشكل كامل.

وتعرف حوكمة الشركات حديثاً بأنها نظام صارم للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية ويتم من خلاله وبواسطته توجيه ومراقبة الشركة بأكملها، والتحديد الدقيق لأدوار الفاعلين الرئيسيين بالشركة، وهم المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة وأصحاب المصالح. (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦)

وعرف البنك الأهلي المصري الحوكمة بأنها "مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى، مع تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات لكل منهم وتتناول الحوكمة الأسلوب الذي يتبعه المجلس والإدارة العليا للبنك لتوجيه ومباشرة شؤونه وأنشطته اليومية والتي تؤثر على وضع الإستراتيجيات وتحديد الأهداف ومباشرة أعمال وأنشطة البنك اليومية، وتحديد مستوى المخاطر المقبول للبنك، واتباع سياسات فعالة للإفصاح والشفافية، وإقامة التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الاعتبار، والتأكد من أن نشاط البنك يتم بأسلوب آمن وسليم وفي إطار الالتزام بالقوانين والضوابط السارية.

ويقوم البنك الأهلي المصري بتطبيق وممارسة الحوكمة وضمان توافر نظام فعال من المراجعة والموازنة وإبداء آراء موضوعية فيما يتعلق بأنشطة البنك والقرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة، ويتم ذلك من خلال التوازن والاستقلالية وموضوعية مجلس إدارته وذلك بتقسيم أعضاء المجلس إلى أعضاء تنفيذيين وأعضاء غير تنفيذيين؛ مما يتمتعون بمجموعة من المهارات والخبرات تؤهل كل واحد منهم بأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة مما ينعكس ذلك على سلامة اتخاذ القرار. (دليل الحوكمة، ٢٠٢٢)

أي أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني الطريقة التي تدار بها شئون البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك كيف يتم وضع استراتيجية وأهداف البنك بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للمالك، وتحديد مستوى تحمل البنك للمخاطر، وإدارة العمليات اليومية للبنك، مع مراعاة مصالح كل من لهم اهتمام بالبنك مثل الموظفين والعلماء والمساهمين والمودعين وغيرهم، وموائمة أنشطة وتصرفات البنك بحيث يقوم البنك بعمله بطريقة آمنة وسليمة، والالتزام بتطبيق القوانين السارية ومراعاة القواعد الخاصة بالإجراءات.

ويرى الباحث أن هناك أهمية كبيرة لحوكمة الشركات والمؤسسات تتمثل في أنها تساعد على تحسين الأداء المالي لها وتعزز من ثقة المستثمرين فيها، كما أنها تحمي حقوق جميع أصحاب المصلحة وتضمن حوكمة الشركات استدامة الشركات والمسؤوليات، خاصة وأن الهدف من تطبيق حوكمة الشركات هو أنها تساعد على تحسين الأداء من خلال مجموعة من العوامل التي تتمثل في

تحسين اتخاذ القرارات وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل المخاطر، وتعزيز ثقة المستثمرين وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتحسين كفاءة إدارة الشركات وتعزيز الابتكار من خلال خلق بيئة عمل إيجابية وتشجيع الشركات على تبني أفكار جديدة، وبشكل عام فإن حوكمة الشركات تهدف إلى خلق بيئة عمل سليمة تضمن تحقيق أهداف الشركات بشكل مستدام مع مراعاة حقوق جميع أصحاب المصلحة.

أ. تعريف الحوكمة وفقاً للمنظمات الدولية:

قدمت الأمم المتحدة ثمانية عناصر أساسية للحوكمة الرشيدة وهي المشاركة في اتخاذ القرارات، التوافق بين الجهات المشاركة في إدارة شؤون الدولة، المساءلة، الشفافية، الاستجابة لمتطلبات الناس، الفعالية والكفاءة، الإنصاف والشمول، سيادة القانون، كما اعتمد برنامج قياس جودة الحكم التابع للبنك الدولي ستة عناصر للحوكمة الرشيدة هي السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة، وفي تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في الشرق الأوسط. أشار التقرير إلى أن هناك قيمتين أساسيتين للحكم الراشد هما: المساواة والشفافية. (موقع البنك الدولي، <https://cutt.us/8jGvW>)

أما البنك الدولي فقد ربط بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، وعرف البنك الدولي الحكم السيئ على أنه شخصنة السلطة، وعدم احترام حقوق الإنسان، واستثناء الفساد، ووجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة للشعوب، وقد عرف أيضاً الحكم الجيد على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية، <https://cutt.us/xCOUO>)

وقد عرفها مجلس حوكمة الشركات بأنها "إطار القواعد والعلاقات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة عليها داخل المؤسسات، إنها ترافق الآليات التي يتم بمقتضاها محاسبة المؤسسات. (<https://scholar.google.com.eg/scholar>)

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت بأنها "مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، التي توفر أطراً وآليات لتحديد أهداف المؤسسة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء، ويتم من خلالها توجيه أعمال

الشركات ومراقبتها اعتماداً على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة. (OECD, 2017)

وعرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة "بأنها نظام يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها. (IFC)

كما عرفها معهد المدققين الداخليين بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر والرقابة على مخاطر الشركات والتأكد من كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها. (IIA)

ويمكن للباحث تعريف الحوكمة بأنها "الضوابط التي تضمن ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال الالتزام بتطبيق القواعد والإجراءات والنظم الإدارية والقانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية؛ والتعليمات التي توجه سلوك المنشأة وتحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط لضمان حسن إدارة المنشأة والحد من التصرفات غير السليمة والممارسات الخاطئة للمديرين فيها؛ وتحسين الأداء ونزاهة السلوكيات واستغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة؛ وبما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالمنشأة".

ب . المبادئ الأساسية للحوكمة:

تشمل مبادئ الحوكمة القدرة على مساءلة جميع العاملين في إدارة الشركة والمسؤولين، حيث يتحملون المسؤولية الكاملة عن قراراتهم وأفعالهم ويقدمون التقارير ويخضعون للمساءلة عن أدائهم، بالإضافة إلى تطبيق الشفافية على جميع العاملين داخل المؤسسات والشركات ونشر المعلومات بوضوح وشفافية، حيث يجب أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بأداء الشركة وخططها المستقبلية متاحة لجميع أصحاب المصلحة، كما يجب أن تكون الشركة شفافة حول كيفية استخدامها للموارد، وتهدف مبادئ الحوكمة أيضاً إلى حفظ مصالح العمل والعمال بعدم التمييز والتعامل العادل والمنصف مع الجميع، ومنع استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، وضمان تحقيق الجودة وتطبيق الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة، مع إدارة فعالة تتبع المعايير والممارسات الحديثة وتحقق الأهداف المحددة بأعلى مستويات الجودة الممكنة.

وعلى ذلك فإن مبادئ الحوكمة تتمثل في الشفافية والمساءلة وحماية مصالح جميع الأطراف وضمان النزاهة والجودة والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات المالية، وغياب الحوكمة يؤدي إلى خسائر مالية وضرر في السمعة وضعف في اتخاذ القرار، إلى جانب عواقب قانونية واستياء الموظفين وصعوبة جذب المستثمرين، لذلك تعتمد المؤسسات الناجحة على تعزيز نظم الحوكمة لضمان الكفاءة التشغيلية وتعزيز ثقة أصحاب المصالح وتحقيق النمو المستدام. (طابع وآخرين، ٢٠٢٢)

ولضمان التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة تعتمد البنوك والمنشآت المالية استراتيجيات متعددة تشمل التدريب المستمر للموظفين واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الشفافية وإنشاء لجان مستقلة لمراقبة تطبيق المبادئ، والحوكمة تلعب دوراً كبيراً في تحسين إدارة الموارد من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للأصول والموارد المالية، كما أنها تساهم في تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية.

ويهدف مبدأ الشفافية إلى تعزيز وضوح العمليات داخل المؤسسة وإتاحة المعلومات للمواطنين وأصحاب المصلحة بشكل واضح ودقيق ومستمر، أي أنها تعني كشف المعلومات المالية والإدارية بشكل واضح ، بحيث تكون جميع القرارات والمعلومات المالية والإدارية متاحة لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك الموظفين والمساهمين والجمهور، وتتطلب الشفافية نشر تقارير مالية وإدارية دورية مع إتاحة المعلومات بشكل يسهل الوصول إليه، مما يمنع تضارب المصالح ويحسن مستوى الثقة بين أصحاب المصالح والمؤسسة، كما تسهم الشفافية في تقليل فرص الفساد وتعزيز بيئة عمل نزيهة، وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها "حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء". (رينوبه، ٢٠١٨)

ووفقاً لمبدأ الإفصاح فإنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي والأطراف وحقوق الملكية وحوكمة الشركات، حيث يجب تضمين جميع المعلومات ذات الصلة والضرورية لفهم البيانات المالية للمؤسسة في ملفات المؤسسة العامة، ويمثل الإفصاح

الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات، لذلك لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المؤسسات المختلفة. (رينوبة، ٢٠١٨)

أما المساءلة فتعني ضرورة تحمل المسؤولية عن القرارات والأفعال مع وجود آليات واضحة لفرضها، أي تحديد المسؤوليات والمحاسبة على الأفعال، ويهدف مفهوم المساءلة إلى وجود طرق مؤسسية تمكن من مساءلة الشخص المسؤول ومراقبة أعماله وتصرفاته في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية القيام بأقالته إذا تجاوز السلطة أو أخل بثقة الناس وهذه المساءلة تكون مضمونة بوجود القانون ومتحققة بوجود قضاء عادل مستقل ومحايـد ومنصف، ولكنها تستهدف قدرة تمكين ذوي العلاقة من متابعة ومساءلة الموظفين والمسؤولين عن طريق القنوات والأدوات المناسبة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل، فمبدأ المساءلة مرتبط بمساءلة كل من يقوم بارتكاب الأخطاء من خلال تفعيل القوانين والأنظمة دون أن تقتصر إلى جانب العقاب وإنما يجب أن ترتكز إلى جانب الثواب أيضاً كحافز للمسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وإتقان، وتعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الأساليب لتحقيق المساءلة داخل المؤسسات. تشتمل على آليات لمراقبة الأداء والتأكد من التزام جميع الأقسام بالقوانين والمعايير المعمول بها، وتعزز هذه الآليات من قدرة المؤسسات على التحقق من صحة الإجراءات المتبعة وتحديد المسؤوليات بوضوح لضمان تحقيق الأهداف المنشودة. (الشباطات، ٢٠١٨)

ومن مبادئ الحوكمة الرئيسية للمؤسسات المالية التي تضمن إدارة فعالة وشفافة للمؤسسات المالية، وحماية مصالح المساهمين والعملاء والمستثمرين ما يلي: (بكة، ٢٠٢٥)

- الشفافية في الكشف عن معلوماتها المالية والتشغيلية واتخاذ قراراتها بطريقة مفهومة ومسؤولة.

- توزيع الأدوار والمسؤوليات بين إدارتها التنفيذية ومجلس الإدارة، ليكون لكل جهة دور محدد ومسؤوليات واضحة في اتخاذ القرارات وضمان التحكم الفعال في الأنشطة المالية والمخاطر.
- تمتع أعضاء المجلس بالكفاءة والاستقلالية في اتخاذ القرارات المهمة والمراجعة الفعالة لأداء الإدارة.
- وضع إطارات وسياسات وإجراءات فعالة لمعالجة وتقليل المخاطر والحفاظ على استدامة المؤسسة.
- إحترام المؤسسة لمعايير رأس المال المطلوبة وتضمن وجود سيولة ملائمة لتلبية الالتزامات المستحقة.
- الالتزام بالقوانين والتنظيمات المالية المعمول بها، وتطبيق معايير السلوك المهني والأخلاقي.

وعلى ذلك يرى الباحث أن مبادئ الحوكمة تتمثل في الشفافية والمساءلة وحماية مصالح جميع الأطراف وضمان النزاهة والجودة، والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات المالية، وغياب الحوكمة يؤدي إلى خسائر مالية وضرر في السمعة وضعف في اتخاذ القرار إلى جانب عواقب قانونية واستياء الموظفين وصعوبة جذب المستثمرين، لذلك تعتمد المؤسسات الناجحة على تعزيز نظم الحوكمة لضمان الكفاءة التشغيلية، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح، وتحقيق النمو المستدام، كما يرى الباحث أن مبادئ حوكمة الشركات تتمثل في العدالة والمساواة بين جميع أصحاب المصلحة والشفافية والمساءلة في إدارة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات والاستقلالية والنزاهة في إدارة الشركات والمؤسسات.

٢. تطور معايير الحوكمة في المؤسسات المالية:

ظهر مفهوم الحوكمة في بداية الأمر مرتبطاً بالشركات، وهو مفهوم غير محدد حيث يتفاوت من علم اجتماعي إلى آخر، إلا أنه استقر بعد نحو نصف قرن من الزمن ليشير إلى استخدام مجموعة من القواعد والآليات الرامية إلى تعزيز شفافية القرارات والتعاقدات والمعاملات بما يحسن كفاءة الشركات، ويدعم سبل الرقابة عليها. (الرفاعي، فائقة، وآخرون، ٢٠١٥)

وترجع بداية فكرة الحوكمة في الشركات إلى القرن التاسع عشر، وكان الهدف إيجاد قواعد للسلوك الحميد لمجلس الإدارة، وفي القرن العشرين وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ بدأ فقهاء القانون والاقتصاد في ابتكار وسائل تحكم إدارة الشركات، وجاءت من مدرسة شيكاغو الاقتصادية عام ١٩٣٧ فكرة الربط بين تكلفة المعاملات وتصرف الشركات، ثم في عام ١٩٨٣ جاءت فكرة فصل الملكية عن الإدارة ونظرية الوكالة كوسيلة لفهم حوكمة الشركات، وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ومع ظهور الشركات دولية النشاط شهدت الولايات المتحدة الأمريكية دراسات هامة في شأن الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات بواسطة أساتذة جامعة هارفارد. (الحصري، ٢٠٢٤)

وعلى ذلك فإن الحوكمة الفعالة للشركات في مصر تعتمد على وجود مجلس إدارة جيد التنظيم، ويشمل ذلك الامر؛ تحديد المسؤوليات وإدراج مديرين مستقلين وإنشاء لجان رئيسية مثل التدقيق وإدارة المخاطر لتعزيز الرقابة على مجلس الإدارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتشمل الحوكمة المالية القدرة على مواكبة متطلبات الامتثال، مثل تحديثات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP).

أ. لمحة تاريخية عن تطور معايير الحوكمة:

يوجد الكثير من العوامل التي أثرت على تطور حوكمة الشركات في العالم، ففي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي شهدت تلك الفترة العديد من الفضائح المالية والمحاسبية، مثل فضيحة WorldCom، Enron، وكذلك العولمة التي أدت إلى زيادة حجم الشركات وتنوعها والتطورات التكنولوجية مما أدى إلى تغيرات كبيرة في بيئة الأعمال وزاد من تعقيد إدارة الشركات، التي أدت إلى انهيار ثقة المستثمرين في الشركات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات، مما أدى للحاجة إلى قواعد حوكمة تتكيف مع هذه التغيرات، واستدعى ذلك ضرورة حوكمة الشركات كحركة إصلاحية.

(<https://spskills.com/articles/governance>)

هذا وقد ظهرت أهمية حوكمة الشركات بشكل خاص بعد انهيار سوق الأسهم عام ١٩٨٧، حيث أدت الفضائح المالية المتكررة إلى فقدان ثقة المستثمرين في الشركات، ولهذا بدأت الحكومات

والمنظمات الدولية في سن قوانين وتشريعات تهدف إلى تحسين حوكمة الشركات، وذلك بهدف حماية حقوق المساهمين من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات، وتحسين الأداء المالي لأن الشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تتمتع بأداء مالي أفضل من الشركات التي لا تتمتع بحوكمة جيدة.

وقد تطورت حوكمة الشركات وفقاً لخمس مراحل رئيسية؛ حيث كانت المرحلة الأولى حتى عام ١٩٣٠ والتي سيطر فيها المالكين على الشركات وغابت قواعد حوكمة الشركات وكان التركيز فيها على الربح خلال المدى القصير، أما المرحلة الثانية فكانت خلال الفترة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ والتي ظهر فيها قوانين وتشريعات تنظم عمل الشركات وبدأ إنشاء مجالس الإدارات ومن ثم تم فصل الملكية عن الإدارة، وبدأت المرحلة الثالثة في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ وكان التركيز فيها على حقوق المساهمين وبدأ ظهور مبادئ حوكمة الشركات وإنشاء لجان متخصصة في مجالس الإدارة، والمرحلة الرابعة كانت خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ وكان التركيز فيها على المسؤولية الاجتماعية للشركات وظهرت مبادئ حوكمة الشركات العالمية وزيادة الوعي بأهمية حوكمة الشركات، أما المرحلة الخامسة فكانت خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى الآن وكان التركيز فيها على حوكمة الشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على حوكمة الشركات في الشركات العائلية والتركيز أيضاً على حوكمة الشركات في ظل التكنولوجيا الرقمية، وقد هدفت حوكمة الشركات إلى تحسين الأداء المالي للشركات وتعزيز ثقة المستثمرين في الشركات وحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة وضمان استدامة الشركات.

(<https://spskills.com/articles/governance>)

ب . التغييرات التنظيمية الأخيرة في مصر وفقاً للبنك المركزي المصري:

صدر قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بهدف تعزيز وتطوير مفهوم الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية بالقطاع المصرفي وذلك في ضوء أهميتهما في الحفاظ على الاستقرار المصرفي ومواجه التحديات المختلفة، وقد تضمنت تعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك جزئين، الأول يتعلق بالحوكمة التي تنظم العلاقة بين مجلس إدارة البنك والإدارة العليا وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، وتحدد واجبات ومسؤوليات كل منهم بالإضافة إلى تحديد النهج الذي يتبعه

المجلس والإدارة العليا لتوجيه البنك ومباشرة شؤنه وأنشطته، وكذلك الأسس المتبعة للإشراف على الأداء بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لموارد البنك والمحافظة على استقراره، أما فيما يتعلق بالجزء الثاني فيشمل ضرورة توافر نظاماً شاملاً للرقابة الداخلية بكل بنك يتم بمقتضاه مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والإدارة العليا وكافة العاملين بالبنك وبمراعاة خضوع النظام للتقييم والتطوير الدوري، وتسري هذه التعليمات على كافة البنوك العاملة بمصر، ويتعين على فروع البنوك الأجنبية الالتزام بهذه التعليمات بالقدر الذي ينطبق عليها أو بتلك المطبقة بالمركز الرئيسي للبنك أيهما أكثر تحفظاً، وفي حالة وجود تعارض فيما بينهما يجب تقديم المبررات اللازمة والحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

وفيما يتعلق بتشكيل لجنة الحوكمة بالبنوك فإنها تتكون من عدد فردي لا يقل عن ثلاثة من أعضاء المجلس غير التنفيذيين على الأقل، ويفضل أن يكون رئيس اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين وتعد اللجنة اجتماعاً كل ٦ أشهر بحد أدنى، ويقع على عاتق اللجنة مسؤولية التأكد من التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن سياسة الحوكمة، وإعداد تقرير الحوكمة للبنك وعرضه على المجلس لاعتماده بشكل سنوي على الأقل مع موافقة البنك المركزي بنسخة منه، ومراجع التقرير السنوي للبنك فيما يتعلق بالبنود الخاص بالحوكمة، ودراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية بشأنها.

وفيما يتعلق بالإفصاح والشفافية فإنه يتعين على البنك الالتزام بالإفصاح في الوقت المناسب عن بعض البنود وفقاً للقواعد والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي وذلك من خلال قنوات الاتصال المختلفة، ومنها نبذة عن سياسات البنك الداخلية المتعلقة بممارسات الحوكمة على سبيل المثال لا الحصر: سياسة المسؤولية المجتمعية وسياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وسياس تعارض المصالح، والقوائم المالية المعتمدة والإيضاحات المنتمية له، وكذلك نبذة عن سياسات البنك الخاصة بالمرتبات والمكافآت متضمنة الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، على أن يشمل ذلك المرتبات

والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية أو عينية. (قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠)

٣. تأثير الحوكمة على كفاءة العمليات المالية والمراجعة:

تتطلب جودة التقارير المالية من المديرين تحقيق أقصى قدر من مصداقية تقاريرهم عن طريق اختيار مراجعي حسابات خارجيين مستقلين، فبدون رأي المراجعين، لا يثق أي طرف من ذوي العلاقة بالمنشأة في التقارير المالية، وبدون استقلال المراجعين الخارجيين فإن رأي المراجعين لا يعني شيئاً، فدور المراجع محوري وجوهري في إضفاء الثقة على القوائم المالية ويعتمد مستخدمي التقارير المالية على الرأي الذي يبديه المراجع، وتتوقف جودة المراجعة على استقلال مراجع الحسابات الخارجي وخبرة فريق المراجعة، مما يحد من قدرة الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية، فمن المتوقع أن يكتشف مراجع الحسابات الخارجي ممارسات إدارة الأرباح قبل نشر القوائم المالية وذلك لطلب التعديلات التي يراها مناسبة من إدارة المنشأة، وفي حال رفض إدارة المنشأة إدراج تلك التعديلات يتعين على المراجع تقدير الأهمية النسبية ودراسة أثر ذلك على تقرير مراجع. (الحري، ٢٠٢١)

إن جودة المراجعة مهمة للوصول إلى مستوى متقدم من الحوكمة في مختلف الشركات والبنوك، وتطبيق حوكمة الشركات تعزز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، بحيث يصبح الجمهور المالي أكثر ثقة بالبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية، وبالتالي تكون أكثر جودة، وهذه الجودة تؤثر على القرارات والتوجهات الخاصة بالجمهور المالي. (بدوي، ٢٠١٧)

أ. دور الحوكمة في تقليل مخاطر التلاعب المالي وتحسين جودة التقارير المالية:

لقد زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الإلتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير.

ويعتبر الهدف الأساسي لحوكمة المؤسسات في تحقيق إلتزام قانوني وأخلاقي للمؤسسات، وتتضمن الأدوات المتعلقة بذلك عملية التأكد من أن جودة السياسات المحاسبية ونظم الرقابة

الداخلية بالإضافة للمراجعة الخارجية يتم تفعيلها باستمرار لمنع حدوث الغش وتوقع المخاطر المالية وتعزيز إفصاح دقيق وذو جودة مرتفعة وفي توقيت ملائم عن المعلومات المالية وغير المالية إلى مجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية، ولذلك فإنه كلما زادت فاعلية نظام حوكمة المؤسسات، كلما تحسنت جودة المعلومات في التقارير المالية، وهذا بلا شك يجعل مستخدمو القوائم المالية ذوي القدرة أن يروا المركز المالي الحقيقي للمؤسسات، كذلك يتعين الإلتزام بالإفصاح الكامل والشفافية والمساءلة المحاسبية بشكل متبادل، حيث تعزز الشفافية عملية المساءلة المحاسبية مما يضيف مزيد من المصداقية والجودة على التقارير المالية. (شاهد، العيسى ٢٠١٨)

ولقد زاد الإهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الإلتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير.

وأوضح المعيار رقم (١٤) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA 82, SAS) أن كلاً من الأخطاء والتلاعب يمكن أن يكون مادياً أو جوهرياً، ولقد أوصى المعيار (١١٠) لمجلس تطبيقات المراجعة في المملكة المتحدة (SAS 110, APB) المراجع بضرورة تخطيط وأداء إجراءات المراجعة والتقييم والتقرير عن النتائج أخذاً بالاعتبار الأخطاء والتلاعب التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وأشار المعيار (١١٠) إلى أن التلاعب يشمل المخادعة للحصول على ميزة أو مصلحة مالية غير قانونية وتحريف أو تشويه مقصود للتأثير على القوائم المالية بواسطة شخص أو أكثر بين أعضاء الإدارة للمستخدمين أو حتى الطرف الثالث. (Miftah, 2023)

ب . العلاقة بين تطبيق الحوكمة وتقليل تكاليف المراجعة الخارجية:

يستند التكامل بين الآليات الداخلية للحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على المقومات التالية: توافر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات. توافر المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. توافر مبادئ حوكمة الشركات والذي تلزم بها الآليات لتحقيق أهداف الحوكمة الرشيدة، ويجب على

المؤسسات تطبيق ممارسات حوكمة الشركات الجيدة بشكل فعال لتقليل التكاليف، كما يجب أن تكون المؤسسة أيضاً شفافة حول تكاليف تطبيق الحوكمة.

أن زيادة قوة تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة جودة المراجعة الخارجية نتيجة انخفاض مستوى الإستحقاقات، وإنخفاض مرات إعادة إصدار القوائم المالية، وإنخفاض رأي المراجع المتحفظ بشأن الإستمرارية، وإنخفاض فترة التعاقد مع المراجع الخارجي، كما أن آليات الحوكمة الداخلية تقوم بالمهام التي تساعد في تحقيق أهداف الحوكمة والتي تتمثل في النزاهة والشفافية والعدالة والمساءلة والمسؤولية الإجتماعية، والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والتي تتضمن التوجيهات الإلزامية للمراجعين للقيام بالمراجعة على أكمل وجه من حيث الإدارة والتخطيط والتنفيذ والتقييم ورفع النتائج في الوقت المناسب، وهذا التكمال يحقق ضمان جودة أعلى للمراجعة الخارجية وإمكانية إعتداد المراجع الخارجي على أداء المراجع الداخلي، فضلاً عن دعم إستقلال المراجع الخارجي وكذلك تخفيض أتعاب المراجعة الخارجية. (الناغي، الجوهري، عبادي، ٢٠٢٣)

٤ . الحوكمة في المؤسسات المالية المصرية:

يقصد بحوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية أنها القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وتطبيق هذه القواعد في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في البورصة وكذلك المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة. (زيدان، ٢٠٢٤)

والحوكمة في المؤسسات المالية المصرية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي أداة لتحقيق أهداف معينة يسعى أصحاب المصالح لتحقيقها، حيث تهدف حوكمت تلك المؤسسات إلى تحسين الأداء المالي من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين، ورفع الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسة من خلال تطوير المهارات نتيجة العمل في ظل حوكمة المؤسسات، والرقابة الجيدة على أداء المؤسسة لتطوير ورفع قدراتها التنافسية، وتحقيق الشفافية والعدالة، وزيادة ثقة أصحاب المصلحة، وتحقيق الإفصاح المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية بما يعمل على الحد من تعقد التقارير المالية. (حسن، ٢٠٢٢)

أ. التشريعات والقوانين المنظمة للحوكمة في مصر:

من القوانين واللوائح الرئيسية المتعلقة بحوكمة الشركات في مصر؛ قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي يحدد الإطار التنظيمي لتأسيس وإدارة وحل الشركات في مصر، بما في ذلك جوانب الحوكمة مثل حقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة، وهناك قواعد للقيود بالبورصة المصرية وهذه القواعد تتطلب بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة المصرية ضرورة الالتزام بمعايير الحوكمة الصارمة، مع التركيز على الشفافية والمساءلة وحقوق المساهمين، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية التي تصدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، كما أن هناك قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والذي يحكم المؤسسات المصرفية، ويؤكد على هياكل حوكمة قوية لإدارة المخاطر والنزاهة التشغيلية.

ب. تحليل وضع البنك الأهلي المصري فيما يتعلق بتطبيق معايير الحوكمة:

يعتبر البنك الأهلي المصري من البنوك الرائدة التي إلتزمت بمفاهيم الحوكمة، حيث يتضح ذلك من خلال تناول الطريقة التي يتبعها المجلس والإدارة العليا للبنك لتوجيه ومباشرة شؤونه وأعماله وأنشطته اليومية، والتي تؤثر على كيفية تحديد الأهداف والالتزام بالمسؤولية تجاه كافة أصحاب المصالح كالمستفيدين والمودين والجهات الرقابية والحكومات مع مباشرة أعمال البنك وإتباع سلوك مهني يضمن إتمام الأعمال بطريقة آمنة وسليمة مع ضرورة الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية التي يتبعها البنك.

ويدير البنك الأهلي المصري مجلس إدارة يكون من ضمن مسؤولياته التأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك على المدى الطويل واستقراره، حيث يكون مسئول عن إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والرقابة الداخلية والمتانة المالية للبنك، التأكد من مدى ملائمة أساليب قياس وإدارة المخاطر مع درجة تعقد أنشطة البنك والمخاطر التي يواجهها، التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كل نشاط، التأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا من تحمل مسؤولياتهم وبسهولة فعالية صنع القرار والحوكمة الرشيدة، بما يشمل تحديد واضح

للمسؤوليات والسلطات الرئيسية للمجلس نفسه والإدارة العليا والمسؤولين عن الوظائف الرقابية، التأكد من قيام الإدارة العليا بوضع نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية بما في ذلك تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية للقيام بواجباتها بصورة كافية، كما يجب عليه مراجعة الإجراءات التصحيحية التي تم التوصية بها من قبل لجنة المراجعة والإدارة العليا بشأن تفعيل ملاحظات المراجعين الخارجيين والداخليين ومفتشي البنك المركزي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية.

كما يجب على مجلس إدارة البنك أيضاً التأكد من وجود نظام معلومات فعال يضمن كفاءة التقارير الصادرة من وإلى مجلس الإدارة وتوافر المعلومات الهامة في الوقت المناسب إلى كافة المستويات الإدارية بالهيكل التنظيمي، والتأكد من ضمان إلزام البنك بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للبنك واللوائح الداخلية، كما يعتبر المجلس مسؤولاً عن حماية البنك من الممارسات والأنشطة غير القانونية وغير الملائمة، وكذلك اعتماد أعضاء المجلس لسياسات الإفصاح ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار أحكام ذات الصلة والمعايير الدولية، مع ضمان صحة إجراءات الإفصاح والتواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق باستراتيجية البنك والنتائج المالية والتطورات الكبيرة، والحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة وأعمال البنك ومكانتها في السوق والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات الصلة، ويجب على المجلس نشر ثقافة الحوكمة بالبنك وتشجيع جميع العاملين والإدارة العليا على تطبيق ممارسات الحوكمة بالإضافة إلى العمل على أن يقوم البنك بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم.

ولذلك يولي البنك الأهلي المصري اهتماماً كبيراً لممارسات الحوكمة السليمة كما يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع أنشطة البنك، ويتبع البنك في هذا المجال قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية، حيث يقوم نظام الحوكمة بالبنك الأهلي المصري على مجموعة من الأسس منها الشفافية والإفصاح لتمكين المعنيين من تقييم الأداء والموقف المالي للبنك، التوازن في العلاقة بين إدارة البنك ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، المسؤولية والمساءلة من خلال التقسيم الواضح لحدود السلطات، إرساء سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين. (دليل الحوكمة، ٢٠٢٢)

ثانياً: كفاءة عمليات المراجعة الخارجية:

إن البنوك والمؤسسات المالية تحتاج إلى معرفة الحالة المالية لشركة ما بشكل موضوعي بعيداً عن التقارير التي تصدرها الشركات عن نفسها لأنها قد تكون تقارير إبداعية في كثير من الأحيان، وهنا يظهر دور المراجعة الخارجية للمؤسسات، وتعمل عملية المراجعة الخارجية على تعزيز ثقة المؤسسات المالية والجهات التمويلية في الشركة من عدمها، حيث يستغلون البيانات التي تتوصل إليها تقارير المراجعة الخارجية في اتخاذ قرارات بشأن التمويل ومنح القروض وغيرها، وذلك بحسب ما أوضحته التقارير من معلومات حول الصحة المالية للمؤسسة، ويمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بتحليل الاتجاهات المالية للشركة أو المؤسسة لعدة سنوات، لكي يحدد أدائها ومدى قدرتها على مواجهة التحديات المتوقعة والتعامل معها بفعالية، حيث أن ذلك يعطي صورة عامة عن أداء المؤسسة وقوتها في السوق.

١ . مفهوم المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية:

ينظر إلى المراجعة الخارجية على أنها عملية مراجعة مالية تنفذ من قبل أطراف خارجية مستقلة وغير مرتبطة بالشركة أو إدارتها، وغالباً ما تكون هذه المراجعة إلزامية وفقاً للأنظمة والقوانين، وتتميز المراجعة الخارجية باتباعها مجموعة صارمة من القواعد والمعايير، مما يضمن تقديم تقارير مالية محايدة وموضوعية، تستخدم هذه التقارير من قبل المستثمرين والجهات الحكومية والهيئات التنظيمية، وأيضاً من قبل إدارة الشركة أو المؤسسة لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة، ويمكن أن تعرف المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل، بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة. (علي، ٢٠٠٩)

ولذلك فإن المراجعة الخارجية تعمل على تقييم مستقل للبيانات المالية والإفصاحات الخاصة بالشركة أو المؤسسة بهدف ضمان خلوها من الأخطاء الجوهرية، ويتميز المراجع الخارجي باستقلاله التام عن المؤسسة التي يراجع بياناتها المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها مما يمكنه من إصدار تقارير غير متحيزة، وتعد هذه التقارير مرجعاً موثقاً لأصحاب المصلحة سواء داخل المؤسسة أو خارجها بما في ذلك المستثمرون والجهات الرسمية.

أ . تعريف المراجعة الخارجية:

إن عمليات المراجعة الخارجية مهمة لمساعدة مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات بشأن الشركة التي يتم مراجعتها بثقة، حيث تقدم عمليات المراجعة الخارجية التي يتم إجراؤها من قبل مكاتب خارجية وطرف ثالث رأياً غير متحيز قد لا يتمكن المراجعون الداخليون في المؤسسة من إبدائه، فضلاً عن أن عمليات المراجعة الخارجية تمكن من تحديد أية أخطاء جوهرية في البيانات المالية للمؤسسة، وعندما يقدم المراجع رأياً غير متحفظ أو رأياً نظيفاً فإن ذلك يوفر الثقة في أن البيانات المالية مقدمة بدقة واكتمال.

ويمكن تعريف المراجعة الخارجية بأنها عملية مراجعة مالية تنفذ من قبل أطراف خارجية مستقلة وغير مرتبطة بالمؤسسة أو إدارتها، وغالباً ما تكون هذه المراجعة إلزامية وفقاً للأنظمة والقوانين، وتتميز المراجعة الخارجية بإتباعها مجموعة من القواعد والمعايير، الأمر الذي يضمن تقديم تقارير مالية محايدة وموضوعية، وتستخدم هذه التقارير من قبل المستثمرين والجهات الحكومية والهيئات التنظيمية، وأيضاً من قبل إدارة المؤسسة لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة.

إن المراجعة علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، وقد حاولت المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمراجعين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للمراجعة طرقها وأساليبها وإجراءاتها التي تنظم عمل المراجع في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات الدفاتر والسجلات المالية، وللمراجعة أهدافها التي تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

ب . دور المراجعة الخارجية في تعزيز الثقة في التقارير المالية:

بسبب أهمية مهنة مراجعة الحسابات والعديد من الأطراف المستفيدة من تقاريرها، فإن ذلك قد زاد من أهمية مهنة المراجعة الأمر الذي عزز من دورها الذي تلعبه لدى العديد من القطاعات المختلفة في المجتمع، كما أن مهنة المراجعة واجهت أزمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، بالشكل الذي أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم من الذين

أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من المؤسسات الاقتصادية، بسبب عدم قيام مراجعي الحسابات بالإشارة إلى تلك المخاطر في تقاريرهم على البيانات المالية لتلك الشركات، إن المجتمع المالي يتوقع من مراجعي الحسابات إن يضمنوا في تقاريرهم الكفاية الفنية والموضوعية والاستقلال والحياد، كما يتوقعون منهم اكتشاف الأخطاء التي تؤثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. (Miftah, 2023)

وهناك علاقة بين تخصص المراجع في صناعة محددة وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة، كما يوجد ارتباط بين خبرة المراجع في نشاط معين وتقليل الأخطاء، وتطبيق معايير جودة أداء المراجعة يسهم في زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية فيها. (حسين، ٢٠١٦)

ولذلك يمثل التخصص الصناعي لمراجع الحسابات أحد مداخل تطوير مهنة المراجعة وذلك لمواكبة التغيرات التي تفرزها بيئة الأعمال، وذلك من أجل التميز في الخدمة التأكيدية التي تقدمها المراجعة من خلال ترشيد الحكم المهني لمراجع الحسابات الذي يتيح هذا التخصص. (عبد السلام، ٢٠١٦)

ويؤثر دور المراجع الخارجي عكسياً على ممارسات إدارة الأرباح كما يؤثر طردياً على جودة التقارير المالية، حيث أن زيادة دور المراجع الخارجي يحد من ممارسات إدارة الأرباح ويزيد من جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وتحقق ذلك من خلال الحد من سلوك الإدارة الإنتهازية من خلال تطبيق الإجراءات والإختبارات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية وتوفير معلومات ذات جودة عالية. (الزكي، ٢٠١٧)

كما أن المراجعين الخارجيين الذين يتميزون بالجودة العالية يعملون على زيادة الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات وإضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية وتحسين مصداقيتها ونفعيتها لمتخذي القرارات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية. (بدوي، ٢٠١٧)

ويرى الباحث أن هناك دور كبير للمراجعة الخارجية في تحقيق الدقة المالية وتعزيز الثقة في التقارير المالية، وذلك من خلال الدور الهام الذي يؤديه المراجعون الخارجيون في عملية الإفصاح المالي التي تقوم بها الشركات والمنشآت من خلال فحص البيانات المالية بشكل مستقل، حيث يكمن الهدف الأساسي من عملية المراجعة في توفير تقييم موضوعي يثبت أن السجلات المالية تعكس

الوضع المالي للشركة بدقة، خاصة وأن التقارير التي يقدمها المراجعون تعد من طرف ثالث محايد وبعيد عن أي تحيز أو تأثير محتمل قد يقع فيه الأشخاص التابعون للمؤسسات أو المستفيدون والمساهمون فيها، وعلى ذلك فإن تلك التقارير تساعد المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصلحة وتطمئنهم بشأن الصحة المالية للشركة وضمان حقوقهم واستثماراتهم، فضلاً عن أن هذه التقارير تؤثر على القرارات التي يتخذونها سواء بزيادة رأس المال أو اختيار استراتيجيات أكثر شجاعة في الاستثمار وغيرها.

٢ . معايير كفاءة المراجعة الخارجية:

إن الالتزام بالشفافية يعتبر الأساس في حوكمة الشركات، ويتضمن ذلك تواصلًا واضحًا ومفتوحًا مع أصحاب المصلحة والالتزام بالمعايير المطلوبة في إعداد التقارير المالية والتشغيلية، وتوجد مجموعة من المعايير والضوابط التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والتي تهدف إلى جعل عملية المراجعة المالية للشركات والمؤسسات أكثر احترافية وموثوقة، وتتمثل أبرز تلك المعايير في مجموعة من المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقارير، حيث تتمثل المعايير العامة في الحفاظ على الإستقلالية وعدم التأثير بالآخرين في جميع مراحل إجراء المراجعة، وبذل المجهود اللازم في أداء المهام دون تراخي سواء في المراجعة أو كتابة التقرير النهائي، وامتلاك الوقت الكافي والكفاءة اللازمة ليتمكن المراجع من أداء عمله.

أما معايير العمل الميداني فتتمثل في الحصول على أدلة كافية ومناسبة للمراجعة ليتمكن المراجع من إصدار تقارير منطقية بشأن البيانات المالية التي يقوم بمراجعتها، وفهم طبيعة المؤسسة التي يخضع للمراجعة وبيئتها المحيطة وكل ما يتعلق بالرقابة الداخلية، لتقييم مدى خطورة حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية لهذه المؤسسة سواء بسبب الإحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم خطة مراجعة محكمة ودقيقة، أما فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير فينبغي على المراجع أن يعبر عن رأيه بشأن البيانات المالية التي راجعها، وبشكل عام يجب على المراجع أن يوضح طبيعة عمله في مراجعة البيانات المالية ودرجة المسؤولية التي يتحملها، وينبغي على المراجع أن

يذكر في تقريره النهائي ما إذا كانت البيانات المالية المعروضة تخضع للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أم لا.

أ . الاستقلالية والموضوعية في المراجعة:

تشير الموضوعية إلى قدرة المراجع على البقاء محايداً عند إجراء المراجعة، بينما تشير الاستقلالية إلى قدرته على البقاء بمنأى عن تأثير أو تحيز الأطراف الأخرى، والمفهوم مترابطان بشكل وثيق حيث يجب على المراجع الحفاظ على كل من الموضوعية والاستقلالية لضمان فعالية عمله.

ويعتبر حياد وموضوعية واستقلال المراجع الخارجي الركيزة الأساسية للثقة التي يضيفها تقريره على القوائم المالية للمؤسسة، ولا شك أن حياد وموضوعية المراجع يعتمد على إستقلاله الفكري في جميع ما يتعلق بالمراجعة وخاصة عند تقييمه للأدلة والقرائن الناتجة من إختبارات المراجعة وعند الوصول إلى رأيه في القوائم المالية، خاصة وأن المراجعة الخارجية تلعب دوراً مهماً في مساعدة الشركات والمؤسسات على التحقق من سجلاتها وبياناتها المالية وتعزيز الشفافية داخل المؤسسة، حيث تتميز المراجعة الخارجية بطبيعتها المستقلة مما يضمن عرض المعلومات المالية بشكل واقعي ودقيق ومحايد؛ مما يساهم في تحسين سمعة الشركة أو المؤسسة ومصداقيتها في السوق.

ب . الشفافية في عرض النتائج:

إن وضع آلية للإفصاح والشفافية يعزز من كفاءة واستمرارية أعمال البنك الأهلي المصري، وفي إطار حرص البنك على تطبيق معايير الشفافية والإفصاح وفقاً للمعايير المهنية يقوم البنك بالإفصاح كاملاً وبوضوح وفي الوقت المناسب عن كل ما هو ذو أهمية من بيانات مالية وغير مالية تتعلق بأعمال البنك، بما يتناسب مع حجم عملياته ومدى تعقيدها ووفقاً لهيكل الملكية الخاص به وحدود المخاطر المقبولة لديه، حيث أنه من الضروري أن يكون جميع أصحاب المصالح على دراية ووعي باستراتيجيات البنك وتتوافر لديهم المعلومات الكافية لتقييم آداءه، كذلك يتيح البنك العديد من الطرق وقنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تداول المعلومات مثل التقرير السنوي والتقارير الموجهة إلى الجهات الرقابية والموقع الإلكتروني الخاص بالبنك. (تقرير الحوكمة السنوي، ٢٠٢٢)

ويرى الباحث أن هناك دور كبير للمراجعة الخارجية في تفعيل العديد من مبادئ حوكمة المؤسسات خاصة فيما يتعلق بضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات والمؤسسات، بحيث يشجع هذا الإطار على شفافية وكفاءة الأسواق المالية، لأن وجود آلية للمراجعة الخارجية سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية من خلال الإفصاح ومن خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، كما أن للمراجعة الخارجية أيضاً دور كبير فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية حيث أنها تتأكد من توفير الإفصاح السليم والكافي وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة أو المؤسسة فيما يتعلق بالمركز المالي والأداء المالي وحوكمة الشركات، وبالتالي فهناك إتجاهاً من قبل التشريعات لتعزيز جودة المراجعة وأداء المراجع لما لذلك من أثر على تحسين وتدعيم جودة حوكمة الشركات، لأن جودة الأداء المهني للمراجع يعزز قيام الحوكمة بدورها بنجاح، وتستفيد الشركات والمؤسسات أيضاً من التوصيات التي تقدمها لجان المراجعة الخارجية بشكل واضح في إتخاذ القرارات بشكل مستنير، وبناء إستراتيجيات تقضي على نقاط ضعفها وتعزز نقاط قوتها، بالإضافة إلى تأكيد مصداقيتها وشفافيتها أمام المؤسسات الأخرى التي تتعامل معها.

ج . الإمتثال للمعايير الدولية في المراجعة:

بسبب التطور المتسارعة في المعايير المالية والتحول الرقمي، فإن الشركات تواجه تحديات كبيرة في الإمتثال لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وضمان تقديم معلومات دقيقة وشفافة لأصحاب المصلحة، والإمتثال لمعايير الإفصاح يتطلب إستثمارات كبيرة في الأنظمة المحاسبية والمراجعة المالية والتدريب المستمر للعاملين الأمر الذي يشكل عبئاً على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعادة ما تكون الشركات الكبرى أكثر قدرة على توفير تقارير مالية مفصلة وفقاً للمعايير الحديثة، في حين تواجه الشركات الصغيرة تحديات في تقديم إفصاحات مالية بنفس المستوى من الشفافية، وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي يقلل الفجوة المعلوماتية ويعزز ثقة المستثمرين في الشركات، ولذلك يجب على الشركات والمؤسسات الإمتثال لمعايير IFRS، GAAP لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وموحدة عالمياً، خاصة وأن الإمتثال للمعايير المحاسبية والقوانين التنظيمية وضمان الإلتزام بالقواعد المحلية والدولية يعتبر من أهم أهداف الإفصاح المحاسبي. (World Bank)

حيث أن المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تلعب دوراً محورياً في تنظيم الإفصاح المحاسبي، لأنها تضمن تقديم المعلومات المالية بشكل موحد وشفاف يسهل فهمها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح في جميع أنحاء العالم، ومن أهم المعايير المحاسبية المرتبطة بالإفصاح، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) الخاص بعرض القوائم المالية حيث يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح العامة للقوائم المالية بما في ذلك بيان المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ويفرض الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة والتقديرات المحاسبية الأساسية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 24) الخاص بالإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة حيث يطلب من الشركات الإفصاح عن المعاملات المالية والعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة مثل المعاملات بين الشركة وأعضائها التنفيذيين أو الشركات التابعة، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 34) الخاص بالتقارير المالية المرحلية حيث يحدد متطلبات الإفصاح للقوائم المالية الدورية مثل التقارير الفصلية مما يضمن تقديم معلومات محدثة للمستثمرين والمساهمين. (IAS)

وكذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية حيث يفرض هذا المعيار على الشركات تقديم إفصاحات تفصيلية حول الأدوات المالية التي تمتلكها مثل المخاطر الائتمانية والسيولة وتقلبات السوق مما يساعد المستثمرين في تقييم المخاطر المالية التي تواجهها الشركة، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 8) الخاص بالقطاعات التشغيلية حيث يتطلب من الشركات الكشف عن أدائها المالي لكل قطاع تشغيلي رئيسي مما يساعد في تحسين فهم المستثمرين لأداء الأعمال المختلفة داخل الشركة، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 15) الخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء حيث يفرض الإفصاح عن كيفية الاعتراف بالإيرادات مما يعزز الشفافية في التقارير المالية ويساعد في التقييم الدقيق للأداء المالي للشركات، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 16) الخاص بعقود الإيجار حيث يتطلب الإفصاح عن التزامات الإيجار وتأثيرها على المركز المالي للشركة مما يساعد في تحليل المخاطر المالية المرتبطة بالالتزامات طويلة الأجل. (IFRS)

٣. أثر الحوكمة على جودة المراجعة الخارجية:

بسبب ما تعرضت له بعض الشركات الأمريكية الضخمة للإنهيارات، فقد أصدر المشرع الأمريكي مجموعة قوانين نتج عنها عدد من المعايير كان من أهمها معيار المراجعة ((SAS ٩٩) مراعاة الغش في مراجعة القوائم المالية)، الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ٢٠٠٢، وركزت أغليبيتها على حوكمة الشركات والتعديلات المقترحة بشكل رئيسي على جعل لجان المراجعة للشركة مسئولة بشكل كامل على مراقبة المراجع الخارجي، وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال المراجعة ومجمل الأعمال الأخرى، التي تعتبر كمحددات لجودة المراجعة الخارجية للحسابات، وأكد المعيار على ضرورة مراعاة الغش في مراجعة القوائم المالية، وعلى تدعيم كفاءة المراجع في اكتشاف الغش واستقلاليته في التقرير عن الغش، والذي فرض على مراجع الحسابات ممارسة الشك المهني والتي يتطلب مناقشة أخطار تحريفات القوائم المالية الجوهرية الناتجة من الغش، وذلك من أجل إعادة الثقة للمستثمر في مهنة المراجعة وتعزيز ورفع جودتها، وتعتبر مكاتب المراجعة الأربع الكبرى ملتزمة بالحد من مشكلات الوكالة من خلال تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات، والمعلومات التي تراجعها هذه المكاتب معترف بها وتتميز بجودة المراجعة في المؤسسة وتحظى المؤسسة بثقة عملائها ومستخدمي المعلومات المالية، الأمر الذي ينعكس على انخفاض تكاليف الوكالة مما يحسن من الأداء المالي. (حامد، ٢٠٢٣)

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على جودة نتائج عملية المراجعة الخارجية تتمثل في خبرة المراجع الخارجي، حيث تؤثر خبرة المراجعين الخارجيين بشكل كبير في جودة عملية المراجعة، فكلما كان المراجع يحمل تاريخاً كبيراً في مراجعة البيانات المالية للشركات ساعده ذلك في تلافي الأخطاء وإصدار تقارير مراجعة دقيقة إلى حد كبير، ومن ضمن هذه العوامل أيضاً مهنية المراجع الخارجي حيث يجب أن يتمتع المراجع الخارجي بالمهنية والاحترافية في أداء عمله أثناء مراجعة الحسابات المالية، وذلك من خلال اتباع النظم والأساليب المعتمدة في عمله، مما يؤدي إلى تعزيز جودة تقارير المراجعة الخارجية بشكل كبير، ومن هذه العوامل أيضاً الوقت المتاح للمراجعة الخارجية حيث تحتاج عملية المراجعة الخارجية إلى وقت كافٍ لتكون مفيدة لذوي المصلحة؛ لذلك فإن إحدى أبرز الأمور التي قد تؤثر على جودة المراجعة الخارجية هي إتاحة

الوقت المناسب حتى لا يضطر المراجع الخارجي إلى إغفال بعض النقاط في المراجعة بسبب ضغط الوقت أو بسبب الإرهاق نتيجة مطالبته بإنجاز تقارير تفصيلية في وقت قصير .

أ . تأثير معايير الحوكمة على تقليل الأخطاء المحاسبية:

يمثل الإفصاح المحاسبي حجر الزاوية في أنظمة الحوكمة الرشيدة حيث يسهم في تحسين الشفافية والمساءلة، ويعتبر الإفصاح عن السياسات والإجراءات المحاسبية رادعاً للتلاعب بالأرقام، حيث يصعب على الإدارة التلاعب ببيانات التقارير المالية دون أن يتم الكشف عن ذلك أمام الأطراف الرقابية والمستثمرين، كما أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة داخل الشركة، لأن الإفصاحات المنتظمة تضمن أن يكون الأداء المالي متاحاً للمراجعة من قبل هيئات المراجعة والجهات التنظيمية. (<https://www.qoyod.com/ara>)

ب . العلاقة بين جودة الإفصاح المالي وكفاءة المراجعة:

إن مركز جودة المراجعة التابع لمجمع المحاسبين القانونيين بالولايات المتحدة الأمريكية قد أشار إلى أن تطوير وإستخدام مؤشرات جودة المراجعة سوف يحسن من جودة المراجعة، وقد قام المركز بتطوير إطار مقترح للإفصاح عن جودة المراجعة، وهذا الإطار يستند إلى الإتصال بين لجنة المراجعة ومكتب المراجعة، إن الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة سوف يفيد المستثمرين من خلال تحسين قدرتهم على تقييم جودة المراجعة، وبالتالي يؤثر على قرار الإستثمار، حيث يقتصر تقييم المستثمرين لجودة المراجعة على تقرير المراجعة فقط، وبالتالي يوفر الإفصاح عن مؤشرات الجودة معلومات إضافية تمكن المستثمرين من تقييم مستوى جودة المراجعة بسهولة.

إن الإفصاح عن الإيضاحات الوصفية مع مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، سوف يؤدي إلى تحسين العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية للشركات والمؤسسات المقيدة بالبورصة المصرية، مما يؤدي إلى زيادة درجة إعتداد المستثمرين على تلك التقارير في إتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم، كما أن توفير إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة سوف يساعد على شرح وتفسير مؤشرات الجودة الكمية ويؤدي إلى تحسين فهم المستثمرين لمؤشرات جودة المراجعة المفصح عنها، كما أن دور الإيضاحات الوصفية

يزداد في حالة مؤشرات الجودة ذات الطابع السلبي نظراً لأنها لم تضيف معلومات جديدة للمستثمرين. (محمود، ٢٠٢٠).

إن الإفصاح المالي المحاسبي قد أصبح أداة حيوية لتعزيز الشفافية والمصادقية، مما يساهم في بناء الثقة بين الشركات والمستثمرين وأصحاب المصالح، كما أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد المستثمرين والمحللين الماليين على فهم كيفية إعداد القوائم المالية، مما يعزز مصداقية البيانات المالية ويقلل من احتمالية التلاعب المحاسبي، وعلى ذلك فإن عناصر الإفصاح المحاسبي تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على جودة التقارير المالية، فكلما كان الإفصاح أكثر شمولاً وشفافية زادت الثقة في القوائم المالية وتحسنت كفاءة اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على استقرار الأسواق المالية ونمو الأعمال، ولذلك فإن الإفصاح المحاسبي يعتبر أداة استراتيجية تمكن المستثمرين والجهات المالية من الحصول على صورة واضحة وشفافة للوضع المالي للشركات، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات مالية مبنية على بيانات دقيقة. (<https://www.qoyod.com/ara>)

ج. دور لجان التدقيق في تحسين عمليات المراجعة:

أشارت المنظمات والجهات الدولية والمحلية إلى أهمية تشكيل لجان للمراجعة بجودة عالية، لأن هذه اللجان لها تأثير كبير على صحة وسلامة ودقة القوائم المالية، ولذلك يجب أن تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية في أداء عملها حيث أن ذلك يمثل إحدى الآليات الهامة لحوكمة المؤسسات، لأنها تلعب دوراً مهماً في متابعة أنشطة المؤسسة والإشراف عليها ودعم نظام الرقابة الداخلية لحماية مصالح المساهمين، وتتولى لجنة المراجعة تقديم العديد من التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والتشغيلية، ولذلك فهي تعمل على تحسين أداء المؤسسة مما ينعكس على تعظيم حقوق المساهمين. (قنديل، ٢٠٢٢)

وتتولى لجنة المراجعة مجموعة من المهام تتمثل في دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء توصياتها، دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة وإبداء رأيها وتوصياتها بشأنها، دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية، فضلاً عن دراسة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة وإبداء توصياتها بشأنها، وكلما كانت لجان المراجعة أكثر إستقلالاً فإنها

ستكون أكثر فعالية مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، وحتى تتمتع لجنة المراجعة بالكفاءة والفعالية الكافية للقيام بالمهام الإشرافية الموكلة إليها من قبل المؤسسة، يجب أن يكون لديها عدد كاف من الأعضاء لتمكينها من القيام بمسئولياتها، كما يجب أن يمتلك أعضاؤها المؤهلات من خلال توفير عناصر الخبرة والمعرفة التي تمكن المراجعين الخارجيين والداخليين من الاتفاق على جودة وموضوعية عملية المراجعة مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري ويعمل على تحسين جودة التقارير المالية، كما أن إجتماع لجنة المراجعة بصورة دورية يعد وسيلة فعالة لمتابعة وتقييم أداء مجلس الإدارة والكشف عن الأخطاء ومواطن الضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية في سبيل تطبيق الحوكمة، مما يترك أثراً إيجابية على الأداء المالي للمؤسسات. (عيفي، ٢٠٢٢)

ويرى الباحث أن كفاءة لجنة المراجعة المتمثلة في الإستقلالية والخبرة تعتبر من السمات الهامة التي تعكس عملية المراجعة الفعالة، لأنها توفر لأصحاب المصلحة تصور واضح حول الأرباح المحاسبية، كم أن وجود أعضاء من ذوي الخبرة المالية باللجنة يعزز عملية المراجعة والرقابة الفعالة ونزاهة التقارير المالية، كما أنها تقدم ضمانات للمساهمين عن موثوقية الأرباح المفصح عنها.

الدراسة الميدانية:

يهدف الباحث من اجراء الدراسة الميدانية إلى تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، وسوف يتم التطبيق على البنك الأهلي المصري؛ وهو أحد البنوك التجارية الكبرى في مصر ويتمتع بأهمية كبيرة في القطاع المالي ويخضع لمعايير الحوكمة والمراجعة الخارجية، كما أنه يخضع لرقابة صارمة من الجهات التنظيمية ويطبق معايير حوكمة صارمة لضمان الشفافية والاستقرار المالي، ويعتبر من بين الشركات التي حصلت على تصنيفات ائتمانية في مصر، فلقد حصل على تصنيف ائتماني من وكالة "فيتش" تم رفعه من "B-" إلى "B".

ولذلك فإن من أسباب اختيار البنك الأهلي المصري لإجراء الدراسة التطبيقية هو أن البنك الأهلي المصري يعتبر من أكبر وأعرق المؤسسات المالية في مصر والمنطقة العربية، ويتمتع بتاريخ طويل في تقديم الخدمات المصرفية والمالية، مما يجعله نموذجاً مثالياً لدراسة أثر تطبيق معايير

الحوكمة على كفاءة المراجعة الخارجية؛ وسوف يستعرض الباحث الدراسة الميدانية من خلال
المحاور التالية:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يمكن تعريف المجتمع بأنه مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتوافر فيها خصائص
ظاهرة معينة، ونظراً لصعوبة تجميع البيانات من جميع أفراد المجتمع يمكن اختيار عينة ممثلة له
(Saunders, et al., 2009). ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في العاملين بالبنك الأهلي المصري
بكافة فروعهم على مستوى الجمهورية، حيث يحتوي البنك على ٦٤٣ فرع بما يبلغ عدد ٥٣٦٢٤
موظف على مستوى كافة فروع الجمهورية، وفي إطار انتشار مفرداته فإنه يمكن تحديد حجم
العينة باستخدام (Sample Size Calculator) كأحد أشهر البرامج المجانية لحساب حجم العينة
عند نسبة خطأ $\pm 5\%$ ومستوى ثقة ٩٥%، حيث أشارت النتيجة إلى أن يكون الحد الأدنى للعينة
في حدود (٣٨٢) مفردة.

Sample size: 382
This means 382 or more measurements/surveys are needed to have a confidence level of 95% that the real value is within $\pm 5\%$ of the measured/surveyed value.

Confidence Level: ⓘ	95%	▼
Margin of Error: ⓘ	5	%
Population Proportion: ⓘ	50	% Use 50% if not sure
Population Size: ⓘ	53624	Leave blank if unlimited population size.

Calculate ▶ **Clear**

وقد قام الباحث بالاعتماد على استخدام الاستقصاء عبر الإنترنت واتاحته للعاملين بالبنك
الأهلي المصري من ذوي الصلة بمتغيرات الدراسة باستخدام Google Form وذلك بما يطابق
الشروط المطبقة لدراسة (Saunders, et al., 2009)، حيث أنه لتطبيق الاستقصاء عبر
الإنترنت لابد أن تكون مفردات مجتمع البحث قادرة على التعامل مع الإنترنت، ويجب أن تكون
الأسئلة الخاصة بالاستقصاء مغلقة وقصيرة قدر الإمكان، كما أنه من الأفضل نشر الاستقصاء عبر

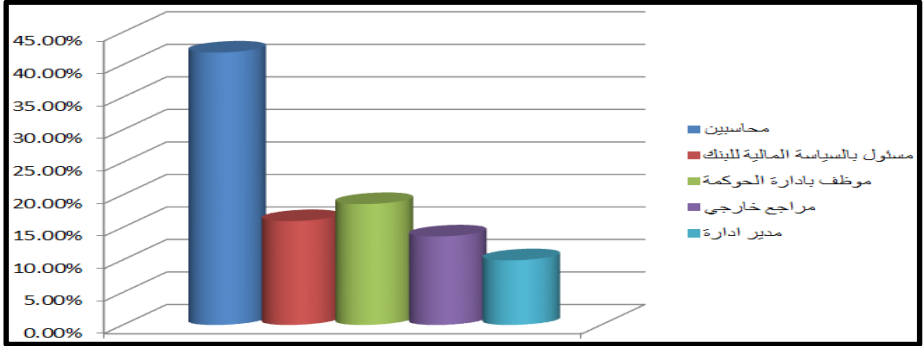
الإنترنت من أسبوعين إلى ستة أسابيع، حيث تم وضع الاستبيان من ٢٠٢٥/٠٣/٠١ الى ٢٠٢٥/٠٤/١٥ وكانت الاستجابة بواقع (٣٨٢) قائمة صالحة للتحليل.

واعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة استقصاء تم إعدادها لغرض هذا البحث وتوزيعها عبر الانترنت للعاملين من موظفي البنك الأهلي المصري (الذين تمكن الباحث من اىصال الرابط اليهم) على أن تتم الاجابة خلال فترة زمنية معينة (أربعة أسابيع) بالشروط المطلوبة في عينة الدراسة، بالاعتماد على عينة عشوائية منتظمة (كل خمسة تمت مقابلة فرد واحد)، بحيث تشمل مجموعة من الأسئلة لقياس متغيرات الدراسة وتعتمد على مقياس ليكرت الخماسي، وبالتالي يمكن للباحثة توضيح اجراءات جمع بيانات العينة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١): اجراءات تحديد وتوصيف عينة الدراسة

الغرفة	القوائم المرسله	القوائم المستلمه	قوائم غير مكتمله	القوائم الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة	الوزن النسبي لكل فئة
محاسبين	١٨٧	١٦٦	٦	١٦٠	%٩٦.٣٩	%٤١.٨٨
مسئول بالسياسة المالية للبنك	٧٥	٦٨	٧	٦١	%٨٩.٧١	%١٥.٩٧
موظف بإدارة الحوكمة	٨٦	٧٩	٨	٧١	%٨٩.٨٧	%١٨.٥٩
مراجع داخلي	٦٩	٥٦	٤	٥٢	%٩٢.٨٦	%١٣.٦١
مدير ادارة	٥٩	٤٣	٥	٣٨	%٨٨.٣٧	%٩.٩٥
الاجمالي	٤٧٦	٤١٢	٣٠	٣٨٢	%٩٢.٧٢	%١٠٠.٠٠

ويتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الوزن النسبي للمحاسبين بالبنك عن غيرهم من باقي العينة حيث تبلغ عدد مفردات المحاسبين بعينة الدراسة (١٦٠) بنسبة (%٤١.٨٨)، يليهم فئة موظف بإدارة الحوكمة حيث يبلغ عددهم (٧١) مفردة بنسبة (%١٨.٥٩)، يليهم فئة مسؤولي السياسة المالية بالبنك والبالغ عددهم (٦١) مفردة بنسبة (%١٥.٩٧)، ثم فئة المراجعين الداخليين والبالغ عددهم (٥٢) مفردة بنسبة (%١٣.٦١)، وأخيراً فئة مديري الادارة والبالغ عددها (٣٨) مفردة بنسبة (%٩.٩٥)، وهو ما يمكن توضيحه بيانياً على النحو التالي:



شكل رقم (١): توزيع عينة الدراسة

ثانياً: إختباري الصدق والثبات:

بعد الانتهاء من بناء قائمة الاستقصاء قامت الباحثة بإجراء إختباري الصدق والثبات Reliability and validity لعبارات قائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة حيث قامت الباحثة بإجراء إختبار الثبات من خلال (معامل ألفا كرونباخ)، وإختبارات الصدق من خلال (معامل الصدق الظاهري، التحليل العاملي التوكيدي، وصدق البناء)، وذلك على النحو التالي:

١. إختبارات الثبات والصدق الظاهري:

يمكن إعتبار ألفا كرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠.٦ الى ٠.٧ في حين أن القيم أكبر من ٠.٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. وبالتالي، قامت الباحثة بقياس مستوى ثبات المقياس اعتماداً على عينة الدراسة وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢): نتائج اختبارات الثبات والصدق الظاهري

معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق الذاتي	عدد العبارات	المحاور
0.970	0.985	٢٠	مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري
0.968	0.984	٢٠	دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية
0.967	0.983	٢٠	تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية

يتضح لدى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج اختبارات الثبات لمتغيرات الدراسة ما يلي:

يلي:

- بالنسبة لمقياس المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري): فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٩٧٠، بينما بلغ مقياس الصدق الذاتي ٠.٩٨٥ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠.٦ الى ٠.٧ يعتبر كافياً ومقبولاً.
- بالنسبة لمقياس المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية): فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٩٦٨، بينما بلغ مقياس الصدق الذاتي ٠.٩٨٤ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠.٦ الى ٠.٧ يعتبر كافياً ومقبولاً.
- بالنسبة لمقياس المحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية): فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٩٦٧، بينما بلغ مقياس الصدق الذاتي ٠.٩٨٣ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠.٦ الى ٠.٧ يعتبر كافياً ومقبولاً.

٢ . التحليل العاملي التوكيدي:

ويتم استخدامه لاختبار ما اذا كانت البيانات تتناسب مع نماذج معينة للقياس وذلك في ضوء أسس نظرية سابقة، وللتأكد من أن عبارات المقياس تقيس ما أعدت لقياسه (Byrne, 2010)، وقد

قامت الباحثة بإجراء التحليل العاملي التوكيدي لكل مقياس من مقاييس متغيرات الدراسة باستخدام برنامج AMOS V.26 كما يلي:

أ. التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري):

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وفقاً للجدول رقم (٣) أن جميع المعاملات المعيارية للعبارات معنوية، ووفقاً لدراسة (Hair, et al., 2010) تكون قيم المعاملات المعيارية مقبولة عندما تكون القيم مساوية أو أكبر من ٠.٥ وأظهرت نتائج التحليل أن مؤشر جودة المطابقة Good of Fit Index (GFI) (نتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان النموذج معنوياً) وبلغت قيمته ٨٨.١%، كما اتضح أن مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) (نتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان النموذج معنوياً) وبلغت قيمته ٨٩.٥%، وبلغت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA) ٠.٠٢٨، وهو ما يدل على معنوية المقياس وأن العبارات تقيس ما أعدت من أجله.

جدول رقم (٣): المعاملات المعيارية للتحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)

المتغير	م	العبارة	معامل التحميل	نموذج القياس
المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)	1	Q1	0.776	
	2	Q2	0.773	
	3	Q3	0.779	
	4	Q4	0.793	
	5	Q5	0.790	
	6	Q6	0.797	
	7	Q7	0.774	
	8	Q8	0.783	
	9	Q9	0.779	
	10	Q10	0.813	
	11	Q11	0.788	
	12	Q12	0.808	
	13	Q13	0.779	
	14	Q14	0.785	
	15	Q15	0.799	
	16	Q16	0.783	
	17	Q17	0.779	
	18	Q18	0.792	
	19	Q19	0.771	
	20	Q20	0.791	

ب . التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة

(الخارجية):

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وفقاً للجدول رقم (٤) أن جميع المعاملات المعيارية للعبارات معنوية، ووفقاً لدراسة (Hair, et al., 2010) تكون قيم المعاملات المعيارية مقبولة عندما تكون القيم مساوية أو أكبر من ٠.٥ وأظهرت نتائج التحليل أن مؤشر جودة المطابقة Good of Fit Index (GFI) تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان

النموذج معنوياً) وبلغت قيمته ٨٧.٣%، كما اتضح أن مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) (تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان النموذج معنوياً) وبلغت قيمته ٨٨.٤%، وبلغت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA) ٠.٠٢٩، وهو ما يدل على معنوية المقياس وأن العبارات تقيس ما أعدت من أجله.

جدول رقم (٤): المعاملات المعيارية للتحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)

المتغير	م	العبرة	معامل التحميل	نموذج القياس
المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)	21	Q21	0.778	دور الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية
	22	Q22	0.759	
	23	Q23	0.756	
	24	Q24	0.771	
	25	Q25	0.802	
	26	Q26	0.767	
	27	Q27	0.745	
	28	Q28	0.785	
	29	Q29	0.797	
	30	Q30	0.777	
	31	Q31	0.765	
	32	Q32	0.782	
	33	Q33	0.790	
	34	Q34	0.799	
	35	Q35	0.771	
	36	Q36	0.765	
	37	Q37	0.778	
	38	Q38	0.792	
	39	Q39	0.786	
	40	Q40	0.783	

ج . التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية):

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وفقاً للجدول رقم (٥) أن جميع المعاملات المعيارية للعبارة معنوية، ووفقاً لدراسة (Hair, et al., 2010) تكون قيم المعاملات المعيارية مقبولة عندما تكون القيم مساوية أو أكبر من ٠.٥. وأظهرت نتائج التحليل أن مؤشر جودة المطابقة Good of Fit (GFI) Index (تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان النموذج معنوياً) وبلغت قيمته ٨٧.٦%، كما اتضح أن مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) (تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان النموذج معنوياً) وبلغت قيمته ٨٨.٩%، وبغت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA) ٠.٠٣١، وهو ما يدل على معنوية المقياس وأن العبارات تقيس ما أعدت من أجله.

جدول رقم (٥): المعاملات المعيارية للتحليل العاملي التوكيدي للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية)

المتغير	م	العبارة	معامل التحميل	نموذج القياس
المحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية)	41	Q41	0.757	
	42	Q42	0.785	
	43	Q43	0.770	
	44	Q44	0.757	
	45	Q45	0.800	
	46	Q46	0.754	
	47	Q47	0.763	
	48	Q48	0.790	
	49	Q49	0.762	
	50	Q50	0.759	
	51	Q51	0.791	
	52	Q52	0.748	
	53	Q53	0.782	
	54	Q54	0.782	
	55	Q55	0.769	
	56	Q56	0.770	
	57	Q57	0.775	
	58	Q58	0.761	
	59	Q59	0.763	
	60	Q60	0.765	

ثالثاً: صدق البناء (الإنساق الداخلي):

يشير الى مدى جودة العبارات المستخدمة في المقياس للمفاهيم الخاصة بالدراسة، ويمكن التأكد من ذلك من خلال (Saunders, et al., 2009)، وقد قامت الباحثة باختبار صدق البناء للاستقصاء من خلال اختبارين صدق التقاربي Convergent Validity، وصدق التمايز Discriminant Validity، وذلك على النحو التالي:

أ. الصدق التقاربي Convergent Validity:

يعتمد صدق التقارب على اختبار قوة العلاقة بين عبارات الاستقصاء، ويتطلب ذلك توافر معاملات ارتباط مرتفعة بين عناصر الاستقصاء، وقد اعتمدت الباحثة في هذا الاختبار على نوعين من الاحصاءات، أولاً اعتمدت الباحثة على حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، بين العبارات المعبرة عن كل بعد من أبعاد قائمة الاستقصاء وبين ذلك البعد، وكذلك مع المتغير ككل، مع اعتبار ذلك المقياس مقبولاً إذا كانت تلك القيم (0.3) أو أكبر (Hair, et al., 2010)، ثانياً حساب قيمة متوسط التباين المستخرج (AVE)، حيث يعتبر الاستقصاء صالحاً إذا كانت قيم (AVE) أكبر من (0.5) لكل بعد من أبعاده، ويمكن عرض الصدق البنائي للاستقصاء فيما يلي:

• المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري):

تبين من نتائج اختبار الصدق التقاربي لعبارات قائمة الاستقصاء الخاصة بقياس المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)، أن قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة بين المتغير الممثل لها ككل، قيماً ذات مستوى مقبول، كما أن قيمة متوسط التباين المستخرج بلغ (0.619)، وهي قيمة تتجاوز الحد الأدنى، مما يؤكد على صدق القائمة المستخدمة في قياس المحور الأول للدراسة الميدانية، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (٦): نتائج اختبار صدق التقارب للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)

المتغير	م	العبرة	معامل الارتباط مع المتغير ككل
المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)	1	Q1	.790**
	2	Q2	.787**
	3	Q3	.790**
	4	Q4	.803**
	5	Q5	.801**
	6	Q6	.808**
	7	Q7	.788**
	8	Q8	.796**
	9	Q9	.792**
	10	Q10	.822**
	11	Q11	.800**
	12	Q12	.818**
	13	Q13	.792**
	14	Q14	.797**
	15	Q15	.809**
	16	Q16	.796**
	17	Q17	.792**
	18	Q18	.804**
	19	Q19	.784**
	20	Q20	.803**
متوسط التباين المستخرج (AVE)			.٦١٩

المصدر من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي * * معنوية عند مستوى ١%
 • المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية):

تبين من نتائج اختبار الصدق التقاربي لعبارات قائمة الاستقصاء الخاصة بقياس المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)، أن قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة وبين المتغير الممثل لها ككل، قيمة ذات مستوى مقبول، كما أن قيمة متوسط التباين المستخرج بلغ (٠.٦٠٥)، وهي قيمة تتجاوز الحد الأدنى، مما يؤكد على صدق القائمة المستخدمة في قياس المحور الثاني للدراسة الميدانية، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧): نتائج اختبار صدق التقارب للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)

المتغير	م	العبرة	معامل الارتباط مع المتغير ككل
المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)	21	Q21	.790**
	22	Q22	.774**
	23	Q23	.771**
	24	Q24	.785**
	25	Q25	.811**
	26	Q26	.781**
	27	Q27	.762**
	28	Q28	.797**
	29	Q29	.807**
	30	Q30	.789**
	31	Q31	.779**
	32	Q32	.794**
	33	Q33	.801**
	34	Q34	.809**
	35	Q35	.784**
	36	Q36	.779**
	37	Q37	.790**
	38	Q38	.802**
	39	Q39	.797**
	40	Q40	.796**
متوسط التباين المستخرج (AVE)			.٠٦٠٥

المصدر من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل ** معنوية عند مستوى ١%

• المحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية):

تبين من نتائج اختبار الصدق التقاربي لعبارات قائمة الاستقصاء الخاصة بقياس المحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية)، أن قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة بين المتغير الممثل لها ككل، قيماً ذات مستوى مقبول، كما أن

قيمة متوسط التباين المستخرج بلغ (٠.٥٩٣)، وهي قيمة تتجاوز الحد الأدنى، مما يؤكد على صدق القائمة المستخدمة في قياس المحور الثالث للدراسة الميدانية، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٨) التالي:

جدول رقم (٨): نتائج اختبار صدق التقارب للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية)

المتغير	م	العبارة	معامل الارتباط مع المتغير ككل
المحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية)	41	Q41	.772**
	42	Q42	.797**
	43	Q43	.782**
	44	Q44	.772**
	45	Q45	.810**
	46	Q46	.769**
	47	Q47	.777**
	48	Q48	.801**
	49	Q49	.776**
	50	Q50	.774**
	51	Q51	.802**
	52	Q52	.764**
	53	Q53	.793**
	54	Q54	.794**
	55	Q55	.783**
	56	Q56	.782**
	57	Q57	.788**
	58	Q58	.774**
	59	Q59	.778**
	60	Q60	.778**
متوسط التباين المستخرج (AVE)			٠.٥٩٣

المصدر من اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي ** معنوية عند مستوى ١%

ب . الصدق التمايزي Discriminant Validity:

اعتمد الباحث على اختبار صدق التمايز للكشف عن مدى الاختلاف بين الأبعاد المكونة للاستقصاء، بحيث يعبر كل بعد عن معنى مستقل عن الأبعاد الأخرى، وتم الاعتماد على مقارنة الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) مع معاملات ارتباط العوامل مع بعضها البعض،

مع اعتبار المقياس مقبولاً إذا تجاوزت قيم ذلك الجذر التربيعي لجميع قيم معاملات الارتباط المحسوبة (Fornell & Lacker, 1981).

جدول رقم (٩): نتائج اختبار صدق التمايز لأداة الدراسة

مدى تطبيق معايير دور الحوكمة في تأثير الحوكمة على كفاءة الحوكمة في البنك تحسين جودة المراجعة عمليات المراجعة الأهلي المصري الخارجية الخارجية		
مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري	0.787	
دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية	0.649	0.778
تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية	0.643	0.664
		0.770

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج اختبار الصدق التمايزي للاستقصاء، حيث يتضح أن مصفوفة الارتباط بين الأبعاد للاستقصاء تدل على معاملات ارتباط معنوية عند مستوى ثقة (٩٥%)، وبالنظر الى قيم الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج يتضح أن جميعها أكبر من معاملات الارتباط المحسوبة الأمر الذي يؤكد على جودة صدق التمايز للاستقصاء المستخدم في الدراسة.

رابعاً: الإحصاءات الوصفية:

قام الباحث باجراء التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.26) للتعرف على طبيعة البيانات وقيم المتوسطات والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة على أساس قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (١٠): نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمحاوَر الدراسة

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	التفرطح
مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري	3.786	0.863	-1.292	0.541
دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية	3.798	0.856	-1.357	0.757
تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية	3.797	0.837	-1.346	0.803

المصدر من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي

- المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري): بلغ الوسط الحسابي للمحور الأول (٣.٧٨٦) وهو أكبر من القيمة (٣) على درجات ميزان ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري منخفض قدره (٠.٨٦٣).
- المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية): بلغ الوسط الحسابي للمحور الثاني (٣.٧٩٨) وهو أكبر من القيمة (٣) على درجات ميزان ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري منخفض قدره (٠.٨٥٦).
- المحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية): بلغ الوسط الحسابي للمحور الثالث (٣.٧٩٧) وهو أكبر من القيمة (٣) على درجات ميزان ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري منخفض قدره (٠.٨٣٧).
- كما يتبين من الجدول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث تنحصر قيم معاملات الالتواء ما بين ± 3 وانحصر كافة قيم معاملات التفرطح ما بين ± 10 الأمر الذي يؤكد على التوزيع الطبيعي للبيانات ومن ثم صلاحيتها لاجراء التحليل الاحصائي.

خامساً: نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة:

يمكن للباحثة في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة اعتماداً على برنامج (SPSS V.26) باستخدام أسلوب اختبارات الفروق الجوهرية، وذلك على النحو التالي:

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة على أنه "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري"، ولأغراض التحليل الاحصائي اعتمد الباحث على اختبار ANOVA المعلمي لتحليل مستوى الفروق الجوهرية وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (١١).

ويتضح للباحث من النتائج المبينة بالجدول رقم (١١) الملاحظات التالية:

• أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير النوع غير معنوية للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف النوع كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف النوع لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الأول للدراسة وتواجد تطبيق لمعايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري.

• أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير العمر غير معنوية للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف العمر كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف العمر لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الأول للدراسة وتواجد تطبيق لمعايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري.

أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة غير معنوية للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف سنوات الخبرة كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف سنوات الخبرة لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الأول للدراسة وتواجد تطبيق لمعايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري.

جدول رقم (١١): نتيجة اختبار الفروق الجوهرية للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)

المحور	التوزيع الديموغرافي		التحليل الوصفي			ANOVA		المعنى الاحصائي	التفسير	الدلالة
			العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	Sig.			
المحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري)	النوع	ذكر	١٧٩	٣.٧٨٨	٠.٨٧٢	0.022	0.962	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		أنثى	٢٠٣	٣.٧٨٤	٠.٨٥٨					
	العمر	أقل من ٣٠ سنة	٦١	٣.٦٠٦	٠.٩١٤	1.788	0.149	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة	١١٥	٣.٨٩٧	٠.٧٦٤					
		من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة	١٢٥	٣.٧٣٤	٠.٩١٣					
		من ٥٠ سنة فأكثر	٨٥	٣.٨٣٩	٠.٨٦٩					
	سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٣	٣.٧٤٦	٠.٩١٧	0.367	0.693	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	٢٠٥	٣.٨٢١	٠.٨١٦					
		من ١٠ سنوات فأكثر	٩٤	٣.٧٤٥	٠.٩٢٠					
	المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢١٧	٣.٧٩٩	٠.٨٤٤	1.063	0.346	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		ماجستير	٩٧	٣.٨٤٩	٠.٨٩١					
		دكتوراه	٦٨	٣.٦٥٥	٠.٨٨٥					
	الوظيفة	محاسبين	١٦٠	٣.٨٥١	٠.٨١١	1.483	0.207	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		مسئول بالسياسة المالية للبنك	٦١	٣.٦٢٣	١.٠١٠					
		موظف بإدارة الحوكمة	٧١	٣.٧٢٢	٠.٩٦٤					
		مراجع خارجي	٥٢	٣.٧١٧	٠.٨٩٨					
		مدير إدارة	٣٨	٣.٩٨٩	٠.٤٥٥					

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي

- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي غير معنوية للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المؤهل العلمي كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف

المؤهل العلمي لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الأول للدراسة وتواجد تطبيق لمعايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري.

- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة غير معنوية للمحور الأول (مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف الوظيفة كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف الوظيفة لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الأول للدراسة وتواجد تطبيق لمعايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة على الشكل العدم التالي: " لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري".

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة على أنه "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية"، ولأغراض التحليل الاحصائي اعتمد الباحث على اختبار ANOVA المعلمي لتحليل مستوى الفروق الجوهرية وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (١٢) التالي:

جدول رقم (١٢): نتيجة اختبار الفروق الجوهرية للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)

المحور	التوزيع الديموغرافي		التحليل الوصفي			ANOVA		المعنى الاحصائي	التفسير	الدلالة
			العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	Sig.			
المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية)	النوع	ذكر	١٧٩	٣.٧٨٢	٠.٨٧٥	0.724	0.125	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		أنثى	٢٠٣	٣.٨١٣	٠.٨٤٠					
	العمر	أقل من ٣٠ سنة	٦١	٣.٦٠٥	٠.٩١٧	1.926	0.125	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة	١١٥	٣.٩١٢	٠.٧٤٥					
		من ٤٠ سنة لأقل من ٥٠ سنة	١٢٥	٣.٧٥٤	٠.٩٢٦					
		من ٥٠ سنة فأكثر	٨٥	٣.٨٤٥	٠.٨٣٣					
	سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٣	٣.٧٩٦	٠.٨٩٩	0.388	0.679	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	٢٠٥	٣.٨٢٨	٠.٨٢٨					
		من ١٠ سنوات فأكثر	٩٤	٣.٧٣٤	٠.٨٨٢					
	المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢١٧	٣.٨٠٦	٠.٨٣٦	1.145	0.319	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		ماجستير	٩٧	٣.٨٧١	٠.٨٥٧					
		دكتوراه	٦٨	٣.٦٦٨	٠.٩١٤					
	الوظيفة	محاسبين	١٦٠	٣.٨٤٧	٠.٨٠٨	1.546	0.188	غير دال احصائياً	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
		مسئول بالسياسة المالية للبنك	٦١	٣.٥٩٤	١.٠٢٥					
		موظف بإدارة الحوكمة	٧١	٣.٨١٨	٠.٩٠٤					
		مراجع خارجي	٥٢	٣.٧٢٥	٠.٨٩٢					
		مدير إدارة	٣٨	٣.٩٨٢	٠.٥١٩					

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي
يتضح للباحث من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٢) الملاحظات التالية:

- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير النوع غير معنوية للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف النوع كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف النوع لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثاني للدراسة وتواجد دور الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير العمر غير معنوية للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف العمر كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف العمر لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثاني للدراسة وتواجد دور الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة غير معنوية للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف سنوات الخبرة كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف سنوات الخبرة لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثاني للدراسة وتواجد دور الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي غير معنوية للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المؤهل العلمي كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف المؤهل العلمي لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثاني للدراسة وتواجد دور الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية.
- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة غير معنوية للمحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف الوظيفة كأحد الخصائص الديموغرافية

التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف الوظيفة لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثاني للدراسة وتواجد دور الحوكمة في تحسين جودة المراجعة الخارجية.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة على الشكل العدم التالي: "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية".

• نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة على أنه "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية"، ولأغراض التحليل الاحصائي اعتمد الباحث على اختبار ANOVA المعلمي لتحليل مستوى الفروق الجوهرية وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (١٣) التالي: جدول رقم (١٣): نتيجة اختبار الفروق الجوهرية للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية)

ANOVA	التحليل الوصفي	التوزيع الديموغرافي		Sig.	F	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	التفسير	الدلالة
0.342	0.559	نوع	ذكر	0.342	0.559	0.847	3.771	179	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
			أنثى					203		
0.107	2.047	العمر	أقل من 30 سنة	0.107	2.047	0.924	3.626	61	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
			من 30 سنة لأقل من 40 سنة					115		
			من 40 سنة لأقل من 50 سنة					125		
			من 50 سنة فأكثر					85		
0.842	0.172	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	0.842	0.172	0.905	3.777	83	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
			من 5 سنوات لأقل من 10 سنوات					205		
			من 10 سنوات فأكثر					94		
0.255	1.373	المؤهل العلمي	بكالوريوس	0.255	1.373	0.823	3.809	217	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
			ماجستير					97		
			دكتوراه					68		
0.235	1.395	الوظيفة	محاسبين	0.235	1.395	0.775	3.847	160	اتفاق	لا توجد فروق معنوية
			مسئول بالسياسة المالية للبيك					61		
			موظف بإدارة الحوكمة					71		
			مراجع خارجي					52		
			مدير إدارة					38		

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي

- يتضح للباحث من النتائج المبينة بالجدول رقم (١٣) الملاحظات التالية:
- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير النوع غير معنوية للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لنقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف النوع كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف النوع لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثالث للدراسة وتواجد تأثير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.
 - أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير العمر غير معنوية للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لنقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف العمر كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف العمر لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثالث للدراسة وتواجد تأثير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.
 - أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير سنوات الخبرة غير معنوية للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لنقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف سنوات الخبرة كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف سنوات الخبرة لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثالث للدراسة وتواجد تأثير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.
 - أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير المؤهل العلمي غير معنوية للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لنقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف المؤهل العلمي كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة. وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى

أن اختلاف المؤهل العلمي لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثالث للدراسة وتواجد تأثير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.

- أن قيمة F الناتجة من اختبار ANOVA لمتغير الوظيفة غير معنوية للمحور الثالث (تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية) حيث أنها أكبر من ٥% مما يشير الى عدم وجود أي فروق معنوية تتعلق باختلاف الوظيفة كأحد الخصائص الديموغرافية التي تؤثر على آراء عينة الدراسة، وبالتالي يمكن للباحث الإشارة الى أن اختلاف الوظيفة لا يؤثر تماماً على اتفاق العينة بشأن المحور الثالث للدراسة وتواجد تأثير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة على الشكل العدم التالي: "لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية".

نتائج الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق للدراسة الميدانية والنظرية توصل الباحث الى مجموعة من النتائج الهامة سواء على مستوى النظرية أو على الجانب التطبيقي للدراسة، والتي يمكن للباحث عرضها فيما يلي:

• نتائج الدراسة النظرية:

- الحوكمة من المنظور المصرفي تعني الطريقة التي تدار بها شئون البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك كيف يتم وضع استراتيجية وأهداف البنك بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للمالك، وتحديد مستوى تحمل البنك للمخاطر، وإدارة العمليات اليومية للبنك.
- الحوكمة هي "الضوابط التي تضمن ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال الإلتزام بتطبيق القواعد والإجراءات والنظم الإدارية والقانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية؛ والتعليمات التي توجه سلوك المنشأة وتحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط لضمان حسن إدارة المنشأة والحد من التصرفات غير السليمة والممارسات الخاطئة للمديرين فيها؛ وتحسين

الأداء ونزاهة السلوكيات واستغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة؛
وبما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالمنشأة".

- جودة المراجعة مهمة للوصول إلى مستوى متقدم من الحوكمة في مختلف الشركات والبنوك، وتطبيق حوكمة الشركات تعزز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، بحيث يصبح الجمهور المالي أكثر ثقة بالبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية، وبالتالي تكون أكثر جودة، وهذه الجودة تؤثر على القرارات والتوجهات الخاصة بالجمهور المالي.
- زاد الإهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير

• نتائج الدراسة الميدانية:

- بناء على ما توصلت إليه الإختبارات العملية في الدراسة الميدانية توصل الباحث الى مجموعة من النتائج الهامة لاختبارات الفروض الاحصائية للدراسة والتي يمكن عرضها فيما يلي:
- لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول مدى الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في البنك الأهلي المصري.
 - لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول دور الحوكمة في تعزيز وتحسين كفاءة جودة المراجعة الخارجية.
 - لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير معايير الحوكمة لتقليل المخاطر والفساد وتحسين جودة التقارير المالية.

خاتمة البحث:

يمثل تطبيق معايير الحوكمة في المؤسسات المالية ولا سيما في البنوك أحد الركائز الأساسية لضمان الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية، ولذلك فإن تطبيق معايير الحوكمة في المؤسسات المالية له تأثير إيجابي مباشر على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، حيث

تسهم هذه المعايير في تعزيز الشفافية وتحسين جودة التقارير المالية وتقليل فرص التلاعب وتسهيل عمل المراجعين الخارجيين، وقد أظهرت الدراسة التطبيقية على البنك الأهلي المصري أن الالتزام بمعايير الحوكمة يعزز من قدرة المراجعين على تقييم الأداء المالي بدقة مما ينعكس إيجابياً على الاستقرار المالي وثقة المستثمرين.

ولذلك يعد هذا البحث مساهمة علمية هامة في مجال التمويل والمحاسبة ويمكن أن يكون مرجعاً لصناع القرار في المؤسسات المالية لتحسين سياسات الحوكمة وتطوير إجراءات المراجعة الخارجية، ويوصى بالمزيد من الدراسات في هذا المجال خاصة مع التطورات السريعة التي يشهدها قطاع التمويل، والتي تتطلب تكاملاً أكثر عمقاً بين الحوكمة والمراجعة الخارجية لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والاستدامة المالية.

ومن خلال هذا البحث تم دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية في المؤسسات المالية، مع تطبيق عملي على البنك الأهلي المصري باعتباره أحد أكبر وأعرق المؤسسات المالية في مصر، والذي يعتمد بشكل أساسي على الممارسات الرشيدة في الحوكمة لضمان الامتثال للمعايير المحلية والدولية.

نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح العلاقة بين الحوكمة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية، ومن أبرز هذه النتائج ما يلي:

١. ساهمت معايير الحوكمة في تعزيز استقلالية المراجعين الخارجيين والحد من التدخل الإداري في عملهم، وموضوعيتهم في مراجعة القوائم المالية، مما يعزز من مستوى الإفصاح والشفافية ويحد من الأخطاء المحاسبية والغموض في البيانات المالية.
٢. أدى التزام البنك الأهلي المصري بمعايير الحوكمة إلى تحسين جودة التقارير المالية وتحسين دقة الإفصاح المالي والامتثال للمعايير الدولية، مما يعزز مصداقية البيانات المالية.

٣ . رغم التطور الملحوظ في تطبيق معايير الحوكمة إلا أن وجود بعض التعقيدات التنظيمية والإجرائية وزيادة متطلبات الإفصاح تشكل تحديات أمام المراجعين الخارجيين، وتؤثر على سرعة وكفاءة عمليات المراجعة.

٤ . كلما زاد التزام البنك بمعايير الحوكمة فإن ذلك يعزز ويقوي أنظمة الرقابة الداخلية ويؤدي إلى دعم وتسهيل عمليات المراجعة الخارجية، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، سواء من حيث دقة الفحص المالي أو كشف المخاطر المالية وتقليل فرص التلاعب والتزوير.

٥ . إن وجود إطار حوكمة متكامل يساهم في تحسين الأداء المالي للبنك، مما ينعكس على مستوى ثقة المستثمرين ويعزز الاستقرار المالي.

النتائج العملية:

من خلال التحليل الإحصائي والاستبيانات التي أجريت على عينة من المراجعين والخبراء الماليين في البنك الأهلي المصري، تبين ما يلي:

١ . هناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق معايير الحوكمة وكفاءة عمليات المراجعة الخارجية، فقد لوحظ أن البنوك التي تعتمد على ممارسات الحوكمة الجيدة تحقق نتائج مراجعة أدق وأكثر شفافية، وأظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح المالي والشفافية في البنك الأهلي المصري يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة عمليات المراجعة الخارجية، حيث إن توفير معلومات دقيقة وحديثة يساعد المراجعين في أداء مهامهم بكفاءة أعلى.

٢ . أوضحت البيانات أن مستوى الإمتثال للحوكمة في البنك الأهلي المصري كان مرتفعاً، مما انعكس إيجاباً على أداء المراجعين الخارجيين، كما تبين أن وجود تقارير مالية دورية مفصلة ومراجعة داخلية فعالة يقلل من التحديات التي تواجه المراجعين الخارجيين أثناء عمليات المراجعة.

- ٣ . كشفت الدراسة أن استقلالية المراجعين الخارجيين في البنك الأهلي المصري كانت ضمن المستويات المقبولة دولياً، وهو ما ساهم في تحقيق مراجعة دقيقة وموضوعية، كما كشفت النتائج المهمة التي تم التوصل إليها أن أي تدخل إداري في قرارات المراجعين الخارجيين يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة ويضعف ثقة المستثمرين في التقارير المالية.
 - ٤ . أكدت نتائج البحث أن تطبيق معايير الحوكمة يقلل من فرص التلاعب المالي والاحتيال داخل المؤسسات المالية، حيث تبين أن وجود نظام رقابة داخلي قوي في البنك الأهلي المصري يسهم في تقليل الأخطاء المالية ويساعد المراجعين الخارجيين في اكتشاف أي تلاعب أو تجاوزات محتملة في القوائم المالية.
 - ٥ . أظهرت البيانات أن وجود لجان مراجعة مستقلة وفعالة يعزز من كفاءة عمليات المراجعة الخارجية، حيث تلعب هذه اللجان دوراً أساسياً في مراقبة جودة التقارير المالية والتأكد من الامتثال لمعايير المراجعة الدولية، وقد أشارت الدراسة إلى أن البنك الأهلي المصري يعتمد على لجنة مراجعة قوية، وهو ما انعكس إيجاباً على مستوى المراجعة الخارجية.
 - ٦ . أظهرت النتائج أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الحوكمة والمراجعة الخارجية، مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يساعد في تحسين كفاءة عمليات المراجعة، وأكدت الدراسة أن البنك الأهلي المصري بدأ في استخدام أنظمة مراجعة رقمية حديثة؛ مما سهل عمليات المراجعة وسرع من عملية اكتشاف الأخطاء المحاسبية.
 - ٧ . أظهرت البيانات أن التزام البنك الأهلي المصري باللوائح التنظيمية التي تفرضها الجهات الرقابية مثل البنك المركزي المصري والمعايير الدولية كان له أثر إيجابي على عمليات المراجعة الخارجية، فقد تبين أن الامتثال للمعايير المحاسبية والرقابية يقلل من النزاعات بين المراجعين والإدارة، مما يسهم في تحقيق مراجعة دقيقة ومحايدة.
 - ٨ . أوضحت النتائج أن وجود تقارير مالية ذات جودة عالية يعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين في البنك، ووجدت الدراسة أن تحسين المراجعة الخارجية من خلال تطبيق الحوكمة يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً وأقل عرضة للمخاطر المالية.
 - ٩ . وجدت الدراسة أن وجود هيكل إداري واضح ومستقل داخل البنك الأهلي المصري يسهل عمليات المراجعة الخارجية، كما أظهرت النتائج أن الفصل بين السلطات داخل البنك وخاصة بين الإدارة التنفيذية ولجان المراجعة، يعزز من فعالية المراجعة الخارجية ويمنع تضارب المصالح.
- توصيات البحث:**

بناءً على النتائج المستخلصة، يوصي البحث بما يلي:

- ١ . تعزيز الإلتزام بمعايير الحوكمة داخل المؤسسات المالية من خلال سياسات تنظيمية أكثر صرامة، والعمل على تحسين ثقافة الامتثال الداخلي داخل البنوك لضمان التزام كافة المستويات الإدارية بمعايير الحوكمة.
- ٢ . ينبغي على المراجع الخارجي الاعتماد على دراسة مستوى ممارسات الحوكمة بالآليات الداخلية في القطاع البنكي لتطوير الكفاءة في عمليات المراجعة الخارجية.
- ٣ . تحسين بيئة عمل المراجعين الخارجيين لضمان استقلاليتهم الكاملة، وحمايتهم من أي تأثيرات داخلية قد تؤثر على نتائج وجودة عملية المراجعة، وزيادة استقلالية لجان المراجعة لمنع تضارب المصالح وضمان مراجعة مالية أكثر حيادية وشفافية.
- ٤ . ينبغي على هيئة سوق المال المصري تدشين المؤشرات المختلفة التي تربط بين حوكمة البنوك وكفاءة وجودة عملية المراجعة الخارجية.
- ٥ . تحسين آليات الإفصاح والشفافية لضمان تقديم تقارير مالية أكثر دقة ووضوحاً، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

التوصيات العملية

- ١ . بالنسبة للمؤسسات المالية: تعزيز ممارسات الحوكمة لضمان مراجعة خارجية أكثر كفاءة.
- ٢ . بالنسبة للمراجعين الخارجيين: تحسين إجراءات المراجعة بناءً على معايير الحوكمة.
- ٣ . بالنسبة للسلطات التنظيمية: تطوير الأطر القانونية لتعزيز استقلالية المراجعين.

التوصيات للبحوث المستقبلية:

- على الرغم من أن البحث الحالي قدم تحليلاً شاملاً حول العلاقة بين الحوكمة وكفاءة المراجعة الخارجية، إلا أن هناك بعض المجالات التي تستحق مزيداً من الدراسة المستقبلية، ومنها ما يلي:
- ١ . تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة عملية المراجعة الخارجية للقطاع البنكي اعتماداً على المقاييس المختلفة للجودة.
 - ٢ . تحليل أثر الدور المعدل لحجم المراجع الخارجي على العلاقة بين حوكمة البنوك وجودة عملية المراجعة.
 - ٣ . قياس أثر الحوكمة على أداء المراجعين الخارجيين من حيث الوقت اللازم لإتمام عمليات المراجعة ودقة النتائج المستخلصة.
 - ٤ . تحليل أثر الدور الوسيط لمستوى الإفصاح المحاسبي بين حوكمة البنوك وجودة عملية المراجعة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١ . الحصري؛ طارق، (٢٠٢٤)، "الحوكمة فى القطاع الحكومى: المؤشرات والممارسات فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦ : ٢٠٢١"، مجلة الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، العدد الأول، السنة الأولى، ص.ص ١٢ : ٤١.
- ٢ . الحربي؛ آلاء واصل، (٢٠٢١)، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة فى السوق المالية السعودية _ تداول"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٩، عدد ٣ ص.ص ٢٢٣ : ٢٥٣.
- ٣ . الرفاعى؛ فائقة، سليم؛ حسن، (٢٠١٥)، "الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات"، المركز المصرى للحوكمة العالمية والتنمية، سلسلة أوراق بحثية، العدد ١.
- ٤ . الريمي؛ عبدالله حسن محمد علي، (٢٠٢٢)، "أثر المراجعة الداخلية فى تطبيق مبادئ الحوكمة دراسة ميدانية فى البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية"، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، مجلد ٢٤، العدد الأول، ص ص ٦٤٦ : ٦٩٨.
- ٥ . الزكي؛ محمد كمال محمود، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجى فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على جودة التقارير المالية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ٨، ملحق العدد ١، ص.ص ٤٥٢ : ٤٧٩.
- ٦ . السامرائي، محمد حامد مجيد، (٢٠١٦)، "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية"، جامعة الشرق الأوسط، ص.ص ٣٤ : ٣٥.

- ٧ . السيد؛ محمد فوزى محمد، (٢٠٢٤)، "العلاقة بين تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRs وجوده المراجعة الحقيقية الدور الوسيط لجودة الإفصاح: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٣، ص ص ٨١٤ : ٨٥٣.
- ٨ . الشباطات؛ محمد علي، (٢٠١٨)، "مفهوم حوكمة الجامعات وأثره في تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، مجلد ٣٨، عدد ٢، ص ص ١٤٧ : ١٥٩.
- ٩ . الناعي؛ محمود السيد، حسن؛ كمال عبدالسلام على، سماحه؛ سميح المهدي الشحات عبدالخالق، (٢٠٢٢)، "أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية على مستوى جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٦، العدد ٢، ص ص ٣٠١ : ٣٤٠.
- ١٠ . الناعي؛ محمود السيد، الجوهري؛ إبراهيم السيد محمد، عبادي؛ عبداللطيف محسن، (٢٠٢٣)، "أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية (دراسة تطبيقية)"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٧، عدد ٢، ص ص ١٨٩ : ٢٢٦.
- ١١ . بدوي، هبة الله عبد السلام، (٢٠١٧)، "أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل"، **مجلة الفكر المحاسبي**، مجلد ٢١، عدد ٣، ص ص ١٦٠ : ٢١٢.
- ١٢ . بكة، (٢٠٢٥)، "مبادئ الحوكمة والصعوبات التي تواجه تطبيقها وخسائر الشركات عند عدم تطبيقها"، <https://bakkah.com/ar/knowledge-center>
- ١٣ . حامد؛ أميرة حامد السيد، (٢٠٢٣)، "أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين قابلية الإفصاحات النصية للقراءة وجذب الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة

- ٤، العدد ٢، ص ص ٤٣٧ : ٤٨٨.
- ١٤ . حسن؛ حنان عبد المنعم مصطفى، (٢٠٢٢)، "دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومدى انعكاس ذلك على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة: دراسة تطبيقية"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مجلد ٨، عدد ١٤، ص.ص ١٩٠ : ٢٤٥.
- ١٥ . حسين؛ زهور عبدالله محمود، (٢٠١٦)، "دور التخصص المهني لمراجع الحسابات في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة - دراسة تطبيقية على عينة من مكاتب المراجعة السودانية"، **جمعية الثقافة من أجل التنمية**، مجلد ١٧، عدد ١٠٩، ص.ص ٤٧ : ٩٢.
- ١٦ . رينوبة؛ لخضر، عزوي؛ أعر، (٢٠١٨)، "الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات - دراسة ميدانية"، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، مجلد ٤، عدد ١، ص.ص ٤١ : ٥٤.
- ١٧ . سعد؛ أدبية عبد الباقي محمد، أحمد؛ فاطمة أحمد عبد الهادي، (٢٠٢٤)، "لجان المراجعة ودورها في تحسين جودة المراجعة الخارجية"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية**، مجلد ٦، العدد ٢، ص ص ١٥ : ٢٦.
- ١٨ . شهيد؛ رزان حسين، العيسى؛ ضحى محمد، (٢٠١٨)، "أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مجلد ٢، عدد ٤٤ ص.ص ٢٦٥ : ٢٧٧.
- ١٩ . عبدالحميد؛ إسلام محمد، "أثر المراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية . دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية**، مجلد ٤، العدد ٩، ٢٠٢٤، ص ص ٣٦٩٣ : ٣٧٦٥.
- ٢٠ . عبد السلام، عبد السلام علي، (٢٠١٦)، "دور المراجعين في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٣، ص.ص ٩٧٣ : ٩٩٦.

- ٢١ . عفيفي؛ هلال عبد الفتاح السيد، (٢٠٢٢)، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في شركات قطاع الأعمال العام مقابل شركات القطاع الخاص: دراسة إختبارية في بيئة الأعمال المصرية"، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق*، مجلد ٤٤، عدد ٣، ص.ص ٢٥٥: ٣٠٣.
- ٢٢ . علي؛ عبد الوهاب نصر، (٢٠٠٩)، "موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة - الجزء الأول"، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- ٢٣ . غريب؛ أحمد محمد لطفي، الميهي؛ رمضان عبد الحميد، الجوهري؛ لطفي السيد عراقي، "أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات*، مجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ص ٣٩: ٦٤.
- ٢٤ . محمود؛ سحر عبدالسميع، (٢٠٢٠)، "أثر الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تجريبية"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا*، مجلد ٧، عدد ١، ص.ص ٤٧٣: ٥٣٦.
- ٢٥ . تقرير الحوكمة السنوي؛ البنك الأهلي المصري، ٢٠٢٢.
- ٢٦ . قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.
- ٢٧ . دليل الحوكمة "البنك الأهلي المصري"، أسلوب ممارسة الحوكمة الرشيدة، الإصدار السادس، مايو ٢٠٢٢.
- ٢٨ . دليل قواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، نظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، مارس ٢٠١٩.
- ٢٩ . موقع البنك الدولي، <https://cutt.us/8jGvW>
- ٣٠ . مفاهيم وسياسات الحوكمة في الادبيات العربية والغربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، <https://cutt.us/xCOUO>
- ٣١ . هيئة الرقابة المالية، (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات، الصادر عن مركز المديرين أغسطس، ٢٠١٦، القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1 - Almasria N., (2021), "Determinant Governance Mechanisms Affecting the Quality of Auditing the External Auditors' Perceptions", **British Journal of Economics, Finance and Management Sciences**, vol. 18 (1), pp 38: 66.
- 2 - Baker, A., Abdul, R., and Murad, S., (2024), "Review of the literature related to audit quality and integrated reporting quality in Jordanian companies", **International Review of Management and Marketing**, Vol.8, No.6.
- 3 - Baker, A., Emran, A., and Khaled, M., (2025), "The Impact of Legal Auditors on Financial Reports Quality in Jordanian Companies", **International Review of Management and Marketing**, Vol.15, No.2, PP 60:70.
- 4 - Bilal, Chen, S. and Komal, B., (2018), "Audit committee financial expertise and earnings quality: A meta-analysis", **Journal of Business Research**, 84: 253–270.
- 5 - Henry Chalu, (2021), "Board characteristics, auditing characteristics and audit report lag in African Central Banks", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Emerald Group Publishing Limited, vol. 11 (4), pp 578: 609.
- 6 - Miftah, Abdu slam Aboul Qasim, (2023), "Governance Mechanisms and Their Impact on Narrowing the Expectations Gap in Auditing: A field Study on Auditors in the City of Gharyan", **Journal of Management, Organizations and Strategy**, Vol. 5, No. 1, pp. 44: 64.
- 7 - Nashat Ali Almasria, (2022), "Corporate Governance and the Quality of Audit Process: An Exploratory Analysis Considering Internal Audit, Audit Committee and Board of Directors", **European Journal of Business & Management Research**, vol. 7, No. 1.
- 8 - Shahanif H., Aza Azlina K., and Mohamad Abdul H., (2020), "The Impact of Audit Quality, Audit Committee and Financial Reporting Quality: Evidence from Malaysia", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Econ journals, vol. 10(5), pp 272: 281.

-
- 9 - <https://www.ccacoalition.org/ar/partners/organisation-economic-co-operation-and-development-oecd>
 - 10 - <https://scholar.google.com.eg/scholar>
 - 11 - <https://www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/corporate-governance>
 - 12 - <https://www.google.com/search>
 - 13 - <https://spskills.com/articles/governance>
 - 14 - <https://www.qoyod.com/ara>
 - 15 - <https://www.worldbank.org/ext/en/home>
 - 16 - The International Accreditation Service (IAS)
 - 17 - International Financial Reporting Standards (IFRS)
 - 18 - OECD, (2017), “Principles and Annotations on Corporate Governance Arabic Translation”, France, Paris.